

WO/PBC/18/4

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 11 يوليو 2011

## لجنة البرنامج والميزانية

### الدورة الثامنة عشرة

جنيف، من 12 إلى 16 سبتمبر 2011

### تقرير مراجع الحسابات الخارجي: تدقيق في البيانات المالية لعام 2010

من إعداد الأمانة

1. بناء على المادة 5.6 من النظام المالي ولائحته، يعدّ مراجع الحسابات الخارجي البيانات المالية للمنظمة. وتقتضي المادة 11.8 أن تفحص لجنة البرنامج والميزانية البيانات المالية وتقارير مراجع الحسابات بشأن تلك البيانات، وتحيلها إلى الجمعية العامة مع ما يناسب من تعليقات وتوصيات. وترد البيانات المالية لعام 2010 المرفوعة إلى اللجنة في الوثيقة WO/PBC/18/3.
2. وتحتوي هذه الوثيقة على ما يلي: "1" ملخص توصيات مراجع الحسابات الخارجي بشأن بيانات الويبو المالية لعام 2010 وردود الإدارة عليها؛ "2" والتقرير الكامل لمراجع الحسابات الخارجي بشأن البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لعام 2010 (والتقرير يضم جزءاً بعنوان "تدقيق في البيانات المالية لعام 2010" وجزءاً آخر بعنوان "تدقيق في كشف الأرصدة الافتتاحية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية").
3. وختم مراجع الحسابات تقريره بشأن البيانات المالية لعام 2010 على النحو الآتي:  
"77. بعد العمل الذي أنجزته، بإمكانني أن أؤكد أن بيانات الويبو المالية لعام 2010 قد أعدت بطريقة تتمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وإذا ما أخذت في الحسبان عتبة الأهمية النسبية المحددة مسبقاً على أساس المعايير المحاسبية الدولية، بإمكانني أيضاً أن أؤكد أن الأرقام المحاسبية المنشورة في البيانات المالية تتفق وحسابات المنظمة.

"78. وعليه، بإمكانني أن أصدر رأيي التدقيقي المرفق بهذا التقرير والمعد وفقا للفقرة 5 من " اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي " (المرفق 2 لنظام الويبو المالي ولائحته).

4. إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى أن توصي الجمعية العامة للويبو بأن تحيط علما بمضمون هذه الوثيقة.

[يلي ذلك ملخص التوصيات]

## ملخص توصيات مراجع الحسابات الخارجي لبيانات الويبو المالية لعام 2010 وردود إدارة الويبو عليها

أولا. تدقيق في البيانات المالية لعام 2010

### التوصية رقم 1

"أوصي المنظمة بأن تحدد الإجراءات الرئيسية بطريقة رسمية وأن تعتمد التدقيق وتوثقه وأن تضع في الوقت المناسب آلية لرصد أعمال التدقيق المنجزة."

### الرد

يندرج هذا العمل المهم في نطاق برنامج التقييم الاستراتيجي (المبادرة 15: تعزيز نظام الرقابة الداخلية). وفي تاريخ تحرير هذا التقرير، تقرر إصدار دعوة عطاءات للتعاقد مع مكتب استشارات يساعد المنظمة على تحديد الاستراتيجية المناسبة للشروع في هذه المبادرة.

### التوصية رقم 2

"أدعو الويبو إلى أن تجد حلا يكفل تحديد الرسوم المحصلة مقابل الخدمات المقدمة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات بثلاث أو أربع عملات رئيسية (الفرنك السويسري واليورو والدولار الأمريكي والين الياباني مثلا). ولا أزال على ثقة بأن ذلك الحل من شأنه أن يبسط العمل الإداري في إدارة الخدمات المالية وقطاع المعاهدة ويحد من المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف."

### الرد

تقرّ الأمانة بأن أسعار الصرف تثير مخاطر تمس مدخول قطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات. وتسدد جميع المدفوعات حاليا بالعملة الأربعة الرئيسية المذكورة في التوصية (الفرنك السويسري واليورو والدولار الأمريكي والين الياباني). ويعني ذلك أن زيادة التركيز على تلك العملات لن يحد من المخاطر أكثر من ذلك. ضف إلى ما سبق أن للقطاع المذكور احتياطيا مخصصا للحد من المخاطر الناجمة عن أسعار الصرف المرتبطة بالتعريفات وعملاتها.

ومن المهم جدا أن نشير في هذا الصدد إلى أن إحدى مزايا نظام البراءات الرئيسية هي تمكين المنتفعين بالنظام من الدفع بعملاتهم المحلية، وهذه هي الحجة الكبرى لقبول جميع العملات. وعليه، ليست التوصية مناسبة لنظام يراد منه أن يكون في متناول الجميع. ومع ذلك، ستستمر الأمانة في رصد الوضع واستكشاف السبل الكفيلة بالحد من سائر المخاطر المترتبة على أسعار الصرف.

### التوصية رقم 3

"أدعو الويبو إلى أن تتخذ التدابير المناسبة لشغل المناصب الأساسية وإنشاء فريق عامل. وبالإشارة إلى إدارة الخدمات المالية تحديدا، أقترح تسمية مجموعة من الموظفين الإضافيين متعددي الاختصاصات لمعالجة مسألة إقفال الحسابات وملء أية مناصب شاغرة بسبب مغادرة أحدهم."

### الرد

يطرح الإمام بنظام المعايير المحاسبية الدولية لإعداد بيانات المنظمة المالية تحديا كبيرا أمام إدارة الخدمات المالية. ومن المعروف أن بعض العاملين في تلك الإدارة بحاجة إلى تحسين إلمامهم بتلك المعايير ليتمكنوا من أداء مهام زملائهم في حالات التغيب الطارئ ولتعزيز مشاركتهم في الأعمال المرتبطة بالمعايير الدولية المذكورة. وعليه، التحق عدة موظفين بدورات تدريبية بشأن

المعايير المحاسبية الدولية على مدى عام 2011. ومن المعتمز توظيف محاسب مالي متخصص في تلك المعايير في إدارة الخدمات المالية خلال العام الجاري. وتستكشف الأمانة حاليا سبلا أخرى لتعزيز الفريق المسؤول عن إعداد البيانات المالية.

### التوصية رقم 3

"أوصي الويبو بتنظيف جداول "الأرصدة التجريبية" من المعلومات البالية أو غير المفيدة التي قد تعرّض لارتكاب الأخطاء عند إقبال البيانات المالية المقبلة."

### الرد

نخطط علما بهذه التوصية وسننجز هذا العمل خلال عام 2011.

ثانيا. تدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية

### التوصية رقم 1

"أدعو الويبو إلى أن تولي الأولوية إلى الاستعانة بمختص في المعايير المحاسبية الدولية ليتولى رصد تنفيذ المعايير وتطبيقها ويدعم المسؤول عن إدارة الخدمات المالية في إنجاز تلك المهمة المعقدة."

### الرد

يرد الرد على هذه التوصية في الرد على التوصية رقم 3 أعلاه.

### التوصية رقم 2

"أدعو الويبو إلى إيجاد حل مؤتمت لتسهيل التأكد من المجموعات المحاسبية عندما تكون عدة حسابات مجموعة في باب واحد من أبواب البيانات المالية."

### الرد

أعدنا تقريرا بذلك بفضل نظام الإدارة المتكاملة (AIMS) ويحتوي التقرير على المعلومات المطلوبة بشأن الحسابات ومجموعاتها.

[يلي ذلك المرفق]

## تقرير مراجع الحسابات

### المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

### التدقيق في البيانات المالية للعام 2010

الفقرة	قائمة المحتويات
-	ملخص التدقيق
12 - 1	التنظيم والمعايير والمعلومات
15 - 13	تتبع التوصيات
20 - 16	إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
23 - 21	التدقيق في تنفيذ ميزانية العام 2010
75 - 24	التدقيق في البيانات المالية للعام 2010
76	تحليل دليل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
78 - 77	الخاتمة

### الملحق: الرأي التدقيقي

برن، في 4 يوليو 2011

رقم التسجيل: 1.11355.944.00333.02

modi/dear

EIDGENÖSSISCHE FINANZKONTROLLE  
CONTRÔLE FÉDÉRAL DES FINANCES  
CONTROLO FEDERALE DELLE FINANZE  
SWISS FEDERAL AUDIT OFFICE  
المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات



ينبغي توكيل عضو من أعلى هيئة للرقابة المالية العامة في البلد المختار بالمراجعة الخارجية للبيانات المالية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وهو يكلف شخصياً بهذه المهمة. وانطلاقاً من هذه القناعة واستناداً إلى الجمعية العامة للويبو وجمعيات اتحادات باريس وبرن ومدريد ولاهاي ونيس ولشبونة ولوكارنو وفيينا بالإضافة إلى التصنيف الدولي لبراءات الاختراع ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، جدد ممثلو الدول الأعضاء ولاية الحكومة السويسرية حتى نهاية العام 2011 باعتبارها مراجع حسابات الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو بالإضافة إلى حسابات مشاريع المساعدة التقنية التي تنفذها المنظمة. وعلى ضوء ما تقدّم وبنصفي مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات، وكنتي حكومة الكونفدرالية السويسرية بمهمة مراجعة حسابات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وتخضع محامي الأحكام المادة 6-2 من النظام المالي والاختصاصات الإضافية لمراجع الحسابات الملحق به. وأنهض بمسؤولياتي بتدبير قيوم ومستقلّ وبدعم من معاونين من المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات.

ويمارس المكتب ممثمة مراجعة حسابات الويبو الخارجية ممارسة مستقلة بالكامل عن الدور الذي يضطلع به في الكونفدرالية السويسرية بصفته الهيئة العليا للرقابة المالية وهو تتمتع بفريق من محترفي التدقيق الخاص بالمنظمات الدولية تتميزون بكفاءة عالية وباع طويل في هذا المجال.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالآتي:

السيد كورت غروتر

مدير المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات

العنوان: Monbijoustrasse 45

3003 Berne

رقم الهاتف: +41 (0)31 323 10 01

البريد الإلكتروني: <kurt.grueter@efk.admin.ch>

أو:

السيد ديديي مونو

مدير محمات التدقيق الخاصة بالمنظمات الدولية

رقم الهاتف: +41 (0)31 323 10 48

البريد الإلكتروني: <didier.monnot@efk.admin.ch>

## ملخص التدقيق

بدايةً، اسمحو لي بأن أتوه في هذا التقرير بأن البيانات المالية للعام 2010 هي البيانات الأولى في تاريخ المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) التي تعدّ وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وسبق أن أشرت في 27 سبتمبر 2010 خلال الجمعية العامة للدول الأعضاء إلى أنني على قناعة بأن الويبو تسيّر على طريق الصواب الآيل إلى استحصالها على شهادة استيفاء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما شدّدت على هذه القناعة تكراراً في تقريرتي المؤرّخ في 27 أكتوبر 2010 عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. أمّا اليوم، فهذه التصريحات قد لم تعدّ صالحة إذ يشرفني أن أوّكد لكم أنّ بيانات المنظمة المالية للعام 2010 تتمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وأنتزها فرصة لأشير إلى أنّ الانتقال إلى هذه المعايير قد شكّل تحدياً كبيراً لكلّ من الويبو والمدقّقين فقد تغيّر المنهج تغييراً تاماً ممّا تطلّب تصويبات كثيرة في الأبواب المالية. وأذكر في هذا السياق بالطبع الخاص الذي اتّسمت به هذه الفترة المالية الأولى من نوعها فقد تمّ اللجوء إلى إدارة الخدمات المالية مراراً وتكراراً لحلّ مشاكل تقنية وكان على الإدارة الالتزام بوقت ضيق لإعداد النسخة النهائية من البيانات المالية للعام 2010. وأغتم الفرصة لأتقدّم مجدداً بأسمى آيات الشكر إلى الإدارة العليا للويبو على دعمها القيم وأخصّ بالشكر كلّاً من فريق إدارة الخدمات المالية والمستشار الخارجي اللذين لم يدخرا وسعاً لتحقيق هذه الغاية.

واسمحو لي في هذا الإطار بأن أتوقّف عند ثلاثة عناصر هي بنظري رئيسية، أولها الاستعانة باختصاصي يكلف بتتبع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيقها إذ أنّ مهام المستشار الخارجي تشارف نهايتها ولا بدّ من أن تلجأ المنظمة بسرعة إلى خدمات اختصاصي مماثل لكي يألّف باكراً كفاية خصوصيات الويبو على الصعيدين المحاسبي والمالي وذلك قبل إقفال البيانات المالية للعام 2011 بكثير. وفي هذا السياق، ينبغي أن تولى المنظمة أهمية خاصة لمواصلة موظفي إدارة الخدمات المالية الدورات التدريبية أثناء فترة العمل بغية ضمان مرونة نسبية في سير الأعمال.

ثانياً، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ التسوية بين القيم الميزانية والقيم الفعلية القائمة على قاعدة متطابقة قد أظهرت فائضاً في المحصّلات بقيمة 3،1 ملايين فرنك سويسري قبل التقاويم التي أجريت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد تطلّب في الواقع تطبيق هذه المعايير للمرّة الأولى تصويب أبواب في كشوف الأرصدة وتقييمها من جديد بغية الامتثال لهذه المعايير ممّا أدّى في نهاية المطاف إلى عجز بقيمة 6،13 ملايين فرنك سويسري حتّى نهاية العام 2010.

ثالثاً، لا بدّ من التذكير بأنّ المنظمة لم تحسب الدين الأكتواري في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ومن شأن حساب مماثل أن يؤثّر تأثيراً ملحوظاً على بيانات المنظمة المالية. وفي علمي أنّه تعذّر على الصندوق حساب الالتزامات التأمينية طبقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25. وهذه الحالة لم تنسحب على الويبو وحدها فالانقسامات لا تزال قائمة حول تفسير هذا المعيار بين نظرائي في فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة وأعضاء فريق عمل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وختاماً، بما أنّ الوضع ليس حكراً على الويبو، فلا يسعني إلا أن ألفت انتباه الدول الأعضاء إلى حالات مماثلة قد تحمل في طياتها مخاطر كبيرة، وفي تقديري ليس من الضروري في الوقت الراهن إبداء تحفظ أو ذكره في رأيي التدقيقي المرفق بالبيانات المالية للعام 2010.

## التنظيم والمعايير والمعلومات

### التنظيم المالي ومواضع المراجعة

1. وفقاً للأحكام المنصوص عليها في مختلف الاتفاقيات والمماثية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تشمل فترة المحاسبة الجديدة من الآن فصاعداً السنة التقويمية وهي لم تعد قائمة على فترة السنتين الماليين. إلا أنّ أحكام نظام الويبو المالي ولائحته المعمول بها منذ الأول من يناير 2008 والمعدلة في الأول من أكتوبر 2009 تبقى سارية المفعول.
2. تمحورت عمليات المراجعة على البيانات المالية حتى 31 ديسمبر 2010 التابعة للويبو والاتحادات التي تديرها الويبو بالإضافة إلى حسابات الميزانية وتطابقها.
3. لا تخضع حسابات الفترة 2010-2011 التابعة للاتحاد الدولي لحماية الأصناف الجديدة من النباتات (UPOV) لتدقيق مرحلي في منتصف فترة السنتين الماليين.
4. شمل تقرير مراجعة منفصل حسابات الفترة 2010 الخاصة بصندوق الويبو المقفل للمعاش التقاعدي. أمّا مشروع بناء المبنى الإداري الجديد فهو سيخضع لتدقيق تفصيلي نهائي خلال صيف العام 2011.
5. خضعت كشوف الأرصدة الافتتاحية التي تمّ تصويبها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتدقيق خاص وتقرير منفصل صدر في تاريخ 27 أكتوبر 2010.
6. تمحور تقرير صدر في تاريخ 4 يوليو 2011 على تدقيق في المراقبة المالية للموارد البشرية أجري في النصف الثاني من العام 2010.

### معايير التدقيق ومعلومات وفرائض الشكر

7. أجريت عمليات المراجعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان (IAASB) [معايير المحاسبة الدولية (ISA) في طبعتها للعام 2010]<sup>1</sup> مع احترام الاختصاصات الإضافية الواردة في النظام المالي للويبو ولائحته باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه.
8. وُضعت المسائل التي لا أهمية كبيرة لها ونوقشت مع المسؤولين المعنيين خلال إنجاز الأعمال وهي لم تذكر في هذا التقرير.
9. خلال عمليات التدقيق، أجرى زملائي مشاورات منتظمة مع السيّد جانيس كوك روبينس، رئيسة إدارة الخدمات المالية ومعاونين من شعبتها ومن شعب أخرى في المنظمة وفقاً للمواضيع المعالجة بالإضافة إلى المستشار الخارجي المكلف بإرساء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الويبو.
10. عند إنجاز المراجعات الاستقصائية، اختار زملائي العيّنات وفق المخاطر أو الأهمية النسبية للمبالغ المسجّلة في الأبواب المدقّقة فيها.
11. لا يفوتني في هذا الإطار التنويه بالتعاون القيم والعقلية المنفتحة اللذين ميّزا مهمّة التدقيق هذه. وأتقدّم بالشكر إلى موظفي الويبو الذين طلب منهم تقديم الاستعلامات وتوفير المستندات.

<sup>1</sup> "معايير المحاسبة الدولية - طبعة عام 2010" عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان.

12. عمّمت نتائج التدقيق خلال المناقشات النهائية التي جرت في 4 يوليو 2011 بحضور المسؤول المالي الرئيسي (المراقب)، السيد فيليب فافتي ورئيسة إدارة الخدمات المالية، السيدة جانيس كوك روبينس ورئيس شعبة التدقيق الداخلي، السيد تونكاي إيفينديوغلو ونائبة مدير إدارة الموظفين، السيدة تيريز دايير بالإضافة إلى المستشار الخارجي المكلف بإرساء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الويبو.

### تتبع توصيات التقارير السابقة

13. لم تُعد في هذا التقرير التوصيات<sup>2</sup> المختلفة التي أُصدرت في تقارير التدقيق السابقة والتي دخلت حيز التنفيذ أو نُفذت.

### إرساء نظام المراقبة الداخلية

14. سبق لي في تقريرتي حول التدقيق في حسابات فترة السنتين الماليين 2008-2009 أن نوهت بمبادرة الويبو الآيلة إلى تحديد مبادئ عامة خاصة بنظام المراقبة الداخلية المنصوص عليه في نظام الويبو المالي ولائحته. وارتأيت أنه من الضروري أن تتضمن الأحكام تحقق إدارة الويبو من وجود هذا النظام وموافقتها عليه. لذا اقترحت على المنظمة أن تحدّد العمليات الرئيسية تحديداً قاطعاً وتنفيذها وتوثق التحققات التي أُجريت. لكنني لاحظت أنه حتى يومنا هذا لا يزال إرساء نظام المراقبة الداخلية يتطلب أعمال تنفيذ. وفي علمي أن دعوة عطاء قد أطلقت في بداية الربع الثاني من العام 2011 لاستقدام مستشار خارجي متخصص في تطبيق نظام المراقبة الداخلية. وبما أنّ الباب كان لا يزال مفتوحاً أمام استدراج العروض عند نهاية أعمال التدقيق، فإنني أعيد توصيتي على النحو الآتي:

### التوصية رقم 1

أوصي المنظمة بأن تحدد الإجراءات الرئيسية بطريقة رسمية وأن تعتمد التدقيق وتوثقه وأن تضع في الوقت المناسب آلية لرصد أعمال التدقيق المنجزة.

### تحديد عمليات الدفع المقبولة في علاقات العمل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات

15. في تقريرتي السابق عن التدقيق في حسابات فترة السنتين الماليين 2008-2009، كنت من الآخذين بمبدأ التخفيض المحتمل لعملات التسعير إلى ثلاث أو أربع عملات رئيسية (الفرنك السويسري واليورو والدولار الأمريكي والين الياباني مثلاً) في علاقات العمل في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. وانطلاقاً من هذا المبدأ، حثت الويبو على حشد مختلف شركائها الداخليين بغية استنباط تعديل لنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات عموماً وأحكام المادة 1-16 (هـ) من لائحته التنفيذية خصوصاً. واستناداً إلى المعلومات التي وردتني، لاحظت أنّ هذه التوصية لا تزال نافذة مع الأخذ بعين الاعتبار المناقشات قيد الإجراء. وبما تقدّم، أعيد توصيتي على النحو الآتي:

### التوصية رقم 2

أدعو الويبو إلى أن تجد حلاً يكفل تحديد الرسوم المحصّلة مقابل الخدمات المقدمة في ظل معاهدة التعاون بشأن البراءات بثلاث أو أربع عملات رئيسية (الفرنك السويسري واليورو والدولار الأمريكي والين الياباني مثلاً). ولا أزال على ثقة بأن ذلك الحل من شأنه أن يبسط العمل الإداري في إدارة الخدمات المالية وقطاع المعاهدة ويحدّ من المخاطر المرتبطة بأسعار الصرف.

<sup>2</sup> التوصيتان المرقتان 1 و 3 والصادرتان في التقرير المؤرخ في 5 يوليو 2010 حول التدقيق في حسابات الفترة 2008 - 2009 (التقرير رقم 10027) والتوصيتان المرقتان 1 و 2 على التوالي في التقرير المؤرخ في 27 أكتوبر 2010 عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية للعام 2010 بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (التقرير رقم 10327).



## إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

### تعيين اختصاصي في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: مهمّة في غاية الأهمية

16. لاحظت بعين الرضا أنّ التوصية<sup>3</sup> التي تقدّمت بها منذ فترة وجيزة بشأن تعيين اختصاصي يكفّ بتتبع تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطبيقها قد أفضت إلى فتح الترشيحات التي انتهت ممّلة التقدّم بها في 10 مايو 2011. وإنّ تعيين الاختصاصي في أسرع وقت ممكن يكسني برأيي أهمية جوهرية في المنظمة إذ أنّ هذا الاختصاصي سيوفّر من دون شك دعماً قيماً لرئيسة إدارة الخدمات المالية في إنجاز المهام المنوطة بها.

### إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: مهمّة هائلة ومعقّدة

17. كلف زملائي بمراجعة بيانات الويبيو المالية التي أقرّلت في 31 ديسمبر 2010، وتبيّن إثر هذه المراجعات أنّ إعداد البيانات بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يشكل بالنسبة إلى المنظمة مهمّة هائلة ومعقّدة. فكان لا بدّ من إدخال الكثير من التعديلات على صياغة النصوص (الفقرات) وعرض القيم. وأجريت هذه التعديلات تدريجياً خلال فترة التدقيق. ونظراً للتكيفات اللازم إجراؤها، تعدّ صدور النسخة النهائية من البيانات المالية فور الانتهاء من التدقيق لنا تمّ تمديد مهمّة زملائي القيمين على التدقيق الموضوعي تمديداً أطول من المتوقع بدايةً.

18. لكن، نظراً لاختلاف المنهج الذي فرضه الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على إدارة الخدمات المالية، تجدر الإشارة إلى الطابع الخاص الذي اتسمت به هذه الفترة المالية الأولى من نوعها. فقد تمّ اللجوء إلى إدارة المالية مراراً وتكراراً لحلّ مشاكل تقنية وكان على الإدارة الالتزام بوقت ضيق لإعداد النسخة النهائية من البيانات المالية للعام 2010. ومن الواضح أنّ الوضع الذي ساد خلال عمليّة التدقيق هذه كان خاصاً إذ أنّها كانت المرة الأولى التي تعدّ فيها البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأغتنمها فرصةً لأتقدّم مجدداً بأسمى آيات الشكر إلى فريق الإدارة المالية والمستشار الخارجي اللذين لم يدخرا وسعاً لتحقيق هذه الغاية.

### ضرورة تأمين مناوئين في حالات التغيب العرضية للمعاونين الرئيسيين

19. عانى زملائي خلال المرحلة النهائية من التدقيق تغيّباً عرضياً للمعاونين الرئيسيين في المنظمة القادرين وحدهم على التداخل في بعض الأوضاع المحدّدة ممّا أدّى إلى تأخير في التكيفات المحاسبية والتصحيحات التي أجريت للبيانات المالية. لذا من الضروريّ برأيي توفير مناوئية في أساليب العمل في الوظائف الرئيسية عموماً وفي إدارة الخدمات المالية خصوصاً وتنفيذها لا سيّما أنّ هذا الإجراء يندرج أيضاً في إطار إرساء نظام المراقبة الداخلية (مراجعة الفقرة 14).

### التوصية رقم 3

أدعو الويبيو إلى أن تتخذ التدابير المناسبة لشغل المناصب الأساسية وإنشاء فريق عامل. وبالإشارة إلى إدارة الخدمات المالية تحديداً، أقترح تسمية مجموعة من الموظفين الإضافيين متعددي الاختصاصات لمعالجة مسألة إقفال الحسابات وملء أية مناصب شاغرة بسبب مغادرة أحدهم.

<sup>3</sup> التقرير رقم 10327 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2010 عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية للعام 2010 بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## ضرورة تحين مختلف جداول الأرصدة التجريبية في البرنامج الحاسوبي "إكسل"

20. كشف لي زملائي أنّ المستندات المرجعية التي وردتهم لا سيّما منها جداول الأرصدة التجريبية في البرنامج الحاسوبي "إكسل" الذي يقدّم موجزاً عن العناصر الأساسية جميعها لإعداد البيانات المالية كانت لا تزال تحتوي على التصويبات التي أجريت لإعداد كشف الأرصدة الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وصحيح أنّ بعض الروابط في لوائح الجدول لم يكن صائباً أو فعّالاً إلا أنّ القيم الواردة في البيانات المالية كانت صحيحة. وبغية تسهيل تسليم ملقّات إقفال البيانات المالية إلى الاختصاصي في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبهدف تفاعلي أيّ خطأ محتمل في المستقبل، ارتئي أنه يجدر بإدارة الخدمات المالية تنقيح جداول الأرصدة التجريبية في برنامج "إكسل" من المعلومات البالية التي لا فائدة لها في عمليات إقفال حسابات العام 2011.

### التوصية رقم 4

أوصي الويبو بتنظيف جداول "الأرصدة التجريبية" من المعلومات البالية أو غير المفيدة التي قد تعرّض لارتكاب الأخطاء عند إقفال البيانات المالية المقبلة.

## التدقيق في تنفيذ ميزانية العام 2010

### تنفيذ الميزانية: أرقام وتساويات وتحويلات متوافقة

21. صحيح أنّ البيانات المالية باتت تصدر كلّ سنة بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلا أنّ برنامج الويبو وميزانيتها لا يزالان متمحورين على فترة السنتين الماليّتين 2010-2011 وقد خضعا للمراجعة والموافقة من قبل جمعيات الدول الأعضاء في الويبو في الأوّل من أكتوبر 2009. ونظراً لتأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الممارسات الميزانية، تمّ تقدير الإيرادات والنفقات على حدى للسنتين 2010 و2011 وفقاً للملحق الثامن بالبرنامج والميزانية للعامين 2010 و2011.<sup>5</sup>

22. خلال مراجعة المعلومات المذكورة في الفقرتين 24 "الإيرادات" و25 "النفقات"، تحقّق زملائي من تسوية القيم الميزانية مع الجدول الوارد في الفقرة 23 والمعنون "مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية المرصودة في الميزانية (البيان المالي الخامس) بالاستناد إلى بيان تدفّقات السيولة المالية (البيان المالي الرابع)". وبناءً على ما تقدّم، توصلت إلى أنّ المعطيات الميزانية التي تمّت تسويتها حسب المبالغ الفعلية على قاعدة متطابقة من الإيرادات والنفقات المسجّلة في الفترة المحاسبية للعام 2010 أظهرت فائضاً في الإيرادات بقيمة 3,1 مليون فرنك سويسري قبل التقاويم التي أجريت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وهذا الفائض مؤكّد أيضاً في الجدولين "البيانات المالية الخامسة الخاصة بالإيرادات والنفقات".

23. أمّا في ما يخصّ تنفيذ الميزانية بشكل عام، فأحيلكم إلى تعليقات المدير العام الواردة في التقرير عن الإدارة المالية. ويبيّن المراجعات التي قام بها زملائي أنّ التحويلات الميزانية بين البرامج قد نفذت طبقاً للمادة 5-5 من النظام المالي.

<sup>4</sup> "Trial balance"

<sup>5</sup> وفقاً لإصدار الويبو رقم 360F/PB1011

## التدقيق في البيانات المالية للفترة 2010

### البيانات المالية للعام 2010: أول بيانات متماشية مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

24. عرضت المواضيع التي راجعها زملائي في بيانات الويبو المالية للعام 2010 وهي مؤلفة من كشوف الأرصدة (البيان المالي الأول) ومن الإيرادات والنفقات (البيان المالي الثاني) ومن بيان عن التغيرات في الأصول الصافية (البيان المالي الثالث) وبيان عن تدفقات السيولة المالية (البيان المالي الرابع) ومقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية المرصودة في الميزانية (البيانات المالية الخامسة الخاصة بالإيرادات والنفقات) للفترة المالية المقفلة في 31 ديسمبر 2010 بالإضافة إلى موجز عن أبرز الأساليب المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى.
25. وكما تظهر الجداول المختلفة والتفسيرات المقدّمة حسب مجموعات الحسابات، لا يزال الوضع المالي في الويبو سلبياً على الرغم من انخفاض الاحتياطات إذ أنّ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمرة الأولى تطلّب تصويماً وتقديراً جديداً لأبواب كشوف الأرصدة الافتتاحية بغية الامتثال لهذه المعايير مما أدّى إلى انخفاض احتياطات الويبو في بداية الفترة المالية بنسبة تناهز 20 مليون فرنك سويسري بعد أن كانت في الأصل 208,2 مليون فرنك سويسري. واثرت التصويبات التي أجريت خلال الفترة المالية باتت الاحتياطات في الويبو تساوي 194,6 ملايين فرنك سويسري عند إقفال البيانات المالية للعام 2010.

### السيولة والأموال المتوقّرة المعادلة: توافر لمدة ثلاثة أشهر

26. قورنت أرصدة مختلف الحسابات المالية حتى تاريخ 31 ديسمبر 2010 بتلك المستخلصة من البيانات المستحصل عليها من المصارف فظهر اختلاف في أرصدة الكثير من الحسابات من حيث المبالغ المدرجة في إثباتات الجهات المصرفية والمبالغ الميزانية. غير أنّ هذه الاختلافات برّرت بوساطة مستندات تسوية أعدت لهذه الغاية بالتحديد. وتخضع السيولة البالغ مجموعها 383,5 ملايين فرنك سويسري لمبدأ توفّر الأموال في غضون 90 يوماً.
27. قرّرت الويبو التمييز بين السيولة الجاهزة والسيولة الاحتياطية تماشياً والمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 2 الذي ينصّ على "ضرورة أن يشير الكيان إلى الأرصدة النقدية الكبيرة وما يعادلها من ممتلكاته التي لا تتوفّر للكيان الاقتصادي وأن يضيف تعليقاً من المسؤولين الإداريين في الملاحظات الملحقّة بالبيانات المالية". وأنا من جهتي لا أعارض هذا التمييز الاختياري بين أنواع الأموال المذكورة.

### تسجيل مستحقّات القبض لحساب الويبو بصافي القيمة

28. وصلت المبالغ المحسوبة في مختلف أبواب الجهات المقترضة<sup>6</sup> إلى 27,2 مليون فرنك سويسري بشكل إجمالي. كما وصلت مساهمات الدول الأعضاء التي كانت لا تزال مستحقّة بتاريخ 31 ديسمبر 2010 إلى صافي قيمة يناهز 2,2 مليون فرنك سويسري بعد تخفيض الاعتمادات تخفيضاً يقارب 0,9 ملايين فرنك سويسري نتيجة الديون المتعثرة. أما حسابات القبض المفتوحة الخاصة بالأعمال التجارية فهي تشكّل لوحدها أكثر من 17 مليون فرنك سويسري. ولم تظهر الاستقصاءات التي أجراها زملائي أي خطأ في الحسابات. وطبقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 19، اقتطعت مساهمات البلدان الأقلّ نمواً من الباب.

<sup>6</sup> مساهمات الدول الأعضاء وحسابات القبض الخاصة بالأعمال التجارية والسلف النقدية المقدّمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الويبو المقلل للمعاشات التقاعدية.

## قائمة جرد المنشورات: قيمة عادلة صعبة التقييم

29. ناهزت قائمة جرد المنشورات ومخزون الأوراق وبيع التبضع من مركز المؤتمرات 2,6 ملايين فرنك سويسري. وعند مراجعة قيمة المنشورات لاحظ زملائي نقصاً في المعلومات الإحصائية الموثوق بها التي من شأنها أن تقدّم أفضل تقييم عن القيمة الفعلية لمخزون المنشورات المقدّر بأكثر من 3,3 ملايين فرنك سويسري بالاستناد إلى معدّل كلفة للصفحة الواحدة أعلى من سعر التكلفة. ولا بدّ من التذكير في هذا السياق بأنّ المبلغ الوارد في كشف الأرصدة الافتتاحية كان يقارب المليون فرنك سويسري. من ثمّ، طلب زملائي من إدارة الخدمات المالية في الويبو إعادة النظر في العمليات الحسابية. وأدّت هذه المراجعة إلى تخفيض الرصيد بنسبة 95 000 فرنك سويسري تقريباً فوصل إلى 2,4 ملايين فرنك سويسري.

30. عدّلت قيمة مخزون المنشورات بحيث يتمّ تقادي المبالغة في تقدير الرصيد وفقاً للفقرة 30 من المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 12 التي تنصّ على تخفيض المخزون إلى ما دون الكلفة لإعادته إلى صافي قيمة التكلفة.

### التوصية رقم 5

أوصي الويبو بالسعي إلى الحصول على معلومات محاسبية تستند إلى إحصائيات موثوق بها وشاملة حول إدارة قوائم جرد المنشورات بحيث تضمن تقييماً صحيحاً لهذه القوائم يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### رصد الكثير من المعدّات في التجهيزات

31. يناهز المبلغ المسجّل في باب "التجهيزات" 3,7 ملايين فرنك سويسري مع أكثر من 35 000 تأنيث مسجّل في نظام الإدارة. ويتألّف هذا المبلغ من تراكم أرصدة فردية صافية مختلفة فئات المنقولات من التجهيزات المتنوّعة المتوقّرة. ولم تظهر مراجعة الواردات والصادرات من المنقولات المسجّلة خلال العام 2010 أي خطأ جدير بالذكر. وخلال عملية التدقيق هذه، تمّ سدّ فرق بقيمة 40 000 فرنك سويسري تقريباً اكتُشف سابقاً في المعطيات المحاسبية الخاصة بنظام المنصّة الحاسوبية "PeopleSoft"<sup>7</sup>.

### مبنى "ميران" المستأجر: تقييم حذر

32. تخضع ملكيات الدخل للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 16 الذي ينطبق على مبنى "ميران". وقد راجع زملائي تقدير القيمة المحاسبية لهذا المبنى الذي ينبغي تقييمه تقييماً عادلاً ولاحظوا أنّ الويبو كلّفت في العام 2009 شركة "CBRE" بتحديد القيمة العادلة للمبنى فحسبت هذه الأخيرة قيمة السوق مع أخذ الدخل بعين الاعتبار. وتشير تحليلات زملائي إلى أنّ المبلغ المسجّل في كشف الأرصدة والذي يناهز 4,3 ملايين فرنك سويسري يستند إلى عمليات حسابية حذرة لا سيّما في ما يخصّ التكاليف المرتفعة. ومن حمّتي، أعتبر أنّ الخبر قد رفع سقف التقديرات لكنّي أتقبل استنتاجاته المتعلقة بتقييم المبنى آخذاً في الحسبان أنّه من المتوقّع إجراء تقييم آخر بعد ثلاثة أعوام من تاريخ التقديرات الأخيرة.

### مبنى "البراءات": حقّ المساحة محتسب في الأصول غير المادية

33. شيّد مبنى "البراءات" على أرض تتمتع بحقّ المساحة حتّى العام 2073. وتتّص أحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 31 على ضرورة حساب تناقص قيمة هذا الأصل غير المادي وفقاً للمهلة المستحقّة من الحقّ. وتؤكد زملائي

<sup>7</sup> نظام المدفوعات المستحقّة (AP) ونظام إدارة الأصول (AM).

من أنّ القيمة المتبقية الواردة في كشوف الأرصدة مطابقة للقيمة الفعلية الباقية من هذا الأصل، كما هي الحال في هذا الصدد. من ثم، أعتبر أنّ القيمة البالغة 27,8 ملايين فرنك سويسري تماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### الأعمال قيد الإجراء تشتمل على المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة

34. سُجّل المبنى الجديد في كشوف الأرصدة بقيمة 155,2 مليون فرنك سويسري. ويأخذ هذا المبلغ في الحسبان الأعمال التي أجريت في بحر العام 2010 والتي تقدّر قيمتها بمبلغ 39,6 ملايين فرنك سويسري. وسمحت لي الاستقصاءات التي أجراها زملائي في إطار مستندات الإثبات المحاسبية بتأكيد هذا المبلغ.

35. تقدّر الأعمال التي تجرى حالياً في قاعة المؤتمرات الجديدة بقيمة 6,6 ملايين فرنك سويسري أي تقريباً ضعف القيمة الواردة في كشوف الأرصدة الافتتاحية. وتمكّن زملائي من التأكد من دقة هذا المبلغ بعد مراجعة المستندات المحاسبية.

### مبنى "أرباد بوكس" ومبني "بودنهاوس" الأول والثاني ومبنى "البراءات"

36. في العام 2010، خمنت شركة "Acanthe SA" المتخصصة في التخمين العقاري هذه المباني واستندت في تخمينها إلى مقارنة حسب مقومات مرهونة بمدة صلاحيتها الخاصة. وقد حلّل زملائي تقرير التخمين خلال عملية التدقيق في التصويبات التي أجريت بمقتضى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لوضع كشوف الأرصدة الافتتاحية.

37. اقترح حينذاك تعديل القيم ثم أكد هذا الاقتراح بعد تخمين التخمين في مستند ثانٍ اطلع عليه زملائي. وفي بحر العام 2010، خضعت القيم المدرجة في كشوف الأرصدة الافتتاحية لتخفيض أجري حسب المقومات. ولم تظهر المراجعات الاستقصائية أي خطأ. وأتت التخفيضات بقيمة 3,3 ملايين فرنك سويسري على التقريب وفقاً للقيم المختلفة باختلاف مدة تخفيض المقومات.

38. بالإضافة إلى ما تقدّم، أجرى فريق استقصاءات للتحقق من الفواتير المسجلة في العام 2010 والمتعلّقة بالمباني قيد المراجعة. فتأكدت من أنه ينبغي ألاّ تسجّل أيّ نفقة خاصة بالمباني في البيانات المالية. من ثم وصل صافي القيمة الإجمالية للمباني السالفة الذكر ("أرباد بوكس" و"بودنهاوس" الأول و"بودنهاوس" الثاني ومبنى "البراءات") إلى 126,3 ملايين فرنك سويسري.

39. كما أجرى فريق استقصاءات للتحقق من الإجراءات المحاسبية في نظام الإدارة المتكاملة "AIMS" وأكدوا لي أنّ المعطيات الخاصة بالمقومات الواردة في هذا النظام المحاسبي (أي المبالغ الأولية ومدّة التخفيض ومدّة الصلاحية المتبقية) صحيحة.

### أرض المبنى الجديد: أصل في ملك الويبو

40. في العام 2009، خمنت الشركة الخارجية "CBRE" سعر أرض المبنى الجديد. ونظر زملائي في هذا التخمين ووافقوا على المقاربة المعتمدة. وقُدّر السعر المسجّل لهذه الأرض التي هي ملك للويبو بمبلغ 28,6 ملايين فرنك سويسري. وفي غياب أي تخفيض لسعر الأرض، تبقى القيمة الواردة في الأرصدة الختامية مطابقة لتلك المسجلة في الأرصدة الافتتاحية.

## الأصول الأخرى غير الجارية (قرض جمعية مركز جنيف الدولي )

41. سجّل الباب المعنون "الأصول الأخرى غير الجارية" مبلغاً بقيمة 10 ملايين فرنك سويسري. ويندرج هذا المبلغ في إطار اتفاقية الاقتراض المبرمة بتاريخ 25 أكتوبر 1991 بين الويبو وجمعية مركز جنيف الدولي "FCIG". ورمي البند الإضافي الأول المؤرّخ في الأول من نوفمبر 1996 والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية إلى البتّ في مسألة تسديد القرض الذي خلافاً لما ذكرته في تقريره الأخير عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية<sup>8</sup> لن يصبح ساري المفعول في النصف الثاني من العام 2011 إذ قرّرت الويبو في تلك الأثناء الإبقاء على مبنى "الكام".

## المدفوعات المستحقّة: التزام واحد بانتظار التوضيح

42. تسجّل أغلبية المدفوعات المستحقّة (19,5 ملايين فرنك سويسري) في حساب الويبو المرقوم 33 200 والمعنون "مراقبة المدفوعات المستحقّة" (AP Accounts Payable Control). وقد راجع زملائي عدّة أبواب في كشوف الأرصدة متعلّقة بالتزامات الويبو الجارية. فأسفرت مراجعاتهم عن نتائج جيّدة. ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا الباب قد سجّل انخفاضاً بنسبة 2% بالمقارنة مع كشوف الأرصدة الافتتاحية.

43. كما يجدر تسليط الضوء على التزام بقيمة 1,1 مليون فرنك سويسري تقريباً تجاه جمهورية كوريا يرد في الحساب المرقوم 36 300 والمعنون "إيرادات الخصوم المؤقتة" (Transitory Liability Income). وفي هذه الحالة، يخضع الالتزام المؤقت للقاعدة 1-16 (هـ) من اللائحة التنفيذية لمعاهدة التعاون بشأن البراءات التي تنطرق إلى الفروق الناجمة عن سعر الصرف. وفي علمي أنّ مناقشات قد أطلقت بين الويبو وهذه الدولة بغية التوصل إلى تفاهم محلّ المسألة. وقد تبين أنّ الاعتمادات البالغة 1,1 مليون فرنك سويسري لم تشمل الإيرادات والنفقات المسجّلة ما بين شهري سبتمبر وديسمبر 2010 والتي تشكّل بفروقتها في أسعار الصرف فائضاً في النفقات بالنسبة إلى الويبو قيمته 370 000 فرنك سويسري. وبما أنّ الغموض لا يزال يكتنف مصير هذا النزاع بين الطرفين، فقد عدلت عن المطالبة بتسوية القيمة.

## مستحقّات الموظّفين: برنامج "الإنهاء الطوعي للخدمة"

44. خلال العام 2010، حُصّص مبلغ بقيمة 15 مليون فرنك سويسري لبرنامج "الإنهاء الطوعي للخدمة". وتطرّق تقريره عن التدقيق في المراقبة المالية للموارد البشرية إلى هذا الموضوع. ومن المزمع أن ينجز هذا الأخير في غضون النصف الأول من العام 2012. ويشكّل الرصيد المتبقي البالغ 1,1 مليون فرنك سويسري والمدرج في البيانات المالية للعام 2010 مستحقّات الموظّفين الذين تقاعدوا مبكراً. ومن المتوقع أن تستهلك الأموال المتوقّرة حالياً بحلول تاريخ أقصاه يونيو 2012 إمّا لتغطية زيادة في النفقات في صندوق التأمين الصحيّ (فانبريدا) و صندوق المعاشات التقاعدية<sup>10</sup> أو لإعادة الأموال لأصحاب الحقّ.

## مستحقّات الموظّفين: إجازات زيارة الوطن

45. لاحظت أنّ مبلغ 0,2 مليون فرنك سويسري الوارد في البيانات المالية للعام 2010 يخصّ بعض الموظّفين الذين لم يتمتّعوا بحقهم في إجازة لزيارة الوطن في العام 2010. ولا يخضع هذا المبلغ لحسابات أكتوارية إذ أنّه يتعدّد تراكم هذه المستحقّات وسمحت لي المراجعات الموجزة التي قام بها زملائي بتأكيد قيمة هذا المبلغ.

<sup>8</sup> التقرير رقم 10327 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2010 عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية للعام 2010 بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.  
<sup>9</sup> التقرير رقم 10195 عن التدقيق في المراقبة المالية للموارد البشرية.  
<sup>10</sup> الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظّفي الأمم المتحدة.

## مستحقات الموظفين: الساعات الإضافية ونظام الساعات المرن

46. ترد اعتمادات الساعات الإضافية ونظام الساعات المرن<sup>11</sup> في الكشف المالي بقيمة 0,5 ملايين فرنك سويسري. وأكدت لي الاستقصاءات التي أجراها زملائي بالاستناد إلى المستندات المحاسبية أنّ هذه القيمة مبرّرة.

## مستحقات الموظفين: العطل السنوية المتراكمة

47. حُسبت اعتمادات أيام العطل المتراكمة بقيمة مليوني فرنك سويسري في الخصوم على المدى القصير وبقيمة 10,2 مليون فرنك سويسري في الخصوم على المدى الطويل. وتحقق زملائي من دقة هذين المبلغين وتوافقهما عبر تحليل معطيات فردية للموظفين في الويبو. وبالاستناد إلى مراجعات زملائي، أعتبر أنّ المبلغين صحيحان.

## مستحقات الموظفين: علاوات العودة إلى الوطن

48. تناهز الاعتمادات المحسوبة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2010 لعلاوات العودة إلى الوطن 1,1 مليون فرنك سويسري في الخصوم على المدى القصير و7,7 ملايين فرنك سويسري في الخصوم على المدى الطويل. وقد حلّل زملائي الفرضيتين المطروحتين واعتمدهما. ولاحظت من جهتي أنّ المبلغين المحسوبين يتوافقان والأرصدة المسجّلة في التحليل الأكتواري الذي أجرته شركة "Mercer" في المستند المؤرّخ في 28 أبريل 2011 والمعنون "Consolidated Total for All Plans, WIPO, Actuarial Valuation Report under IPSAS" (الإجمالي الموحد للخطط جميعها، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تقرير تقني في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). ومن ثمّ، أُصدّق على المبلغين الواردين في هذين البابين.

## الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة: خطر محتمل في المستقبل على بيانات الويبو المالية

49. تتسبب الويبو بموظفيها البالغ عددهم 1100 موظف إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. وكما ذكرت سابقاً في تقريرتي عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية<sup>12</sup>، لم يحسب أيّ التزام اكتواري لصندوق ما بعد الخدمة الرئيسي لموظفي المنظمة. لكنني أرتي أنّه من الضروري بموجب أحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 تضمين كشوف الأرصدة الالتزام الأكتواري الخاص باستحقاقات التقاعد لموظفي الويبو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إذ أنّ النظام الذي تشارك فيه الويبو يتسم بمميزات "نظام محدد الاستحقاقات تخضع الجهات المشاركة فيه لحكم مشترك"<sup>13</sup> وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 ونظراً للعوامل الآتية:

- المشاركة على مسؤولية المنظمات الخاضعة للنظام،
- ونظام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة من حيث حصص المساهمات المقبلة،
- والهيكل التنظيمي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة – المنظمات المنتسبة

50. لا بدّ من الإشارة إلى أنّه إذا حسب التزام مماثل بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 ووفقاً للعوامل السالفة الذكر من شأنه أن يؤثر أثراً ملحوظاً على بيانات الويبو المالية إذ قد يشكل التزاماً تتخطى قيمته 200 مليون

<sup>11</sup> الموظفون الخاضعون لقواعد حصر العمل بنظام الساعات المرن إلكترونياً (Flexitime).

<sup>12</sup> التقرير رقم 10327 المؤرّخ في 27 أكتوبر 2010 عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية للعام 2010 بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

<sup>13</sup> ترجمة غير رسمية عن الإنكليزية "defined benefit plan where the participating entities are under common control".

فرنك سويسري ويساوي حصة الويبو من الدين الأكتواري النظري في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة<sup>14</sup>. وحسب معلوماتي، تعذر على الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة تقديم التزامات تأمينية محسوبة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25.

51. بما أنّ تنفيذ المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 بهذا الشكل لا ينطبق على الويبو فحسب بل يشمل الوكالات الأممية برمتها فقد عرضت هذه الإشكالية على نظرائي في فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة. ونظراً للخبرات المحدودة في هذا المجال حتى يومنا هذا، لم يستنبط بعد أعضاء الفريق مقارنةً موحدةً لهذه المسألة. وقد تمّ تبادل الآراء في هذا الصدد بين عدّة اختصاصيين من المجموعة التقنية التابعة للفريق الأممي ومسؤولين من فريق العمل التابع للأمم المتحدة والمعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لا سيّما خلال الدورة الحادية والخمسين للفريق التي انعقدت في ديسمبر 2010. وأثارت هذه التبادلات نقاشاً واسعاً لم يؤدّ في نهاية المطاف إلى تفسير موحد لأحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25.

52. وأياً يكن تفسير أحكام هذا المعيار مستقبلاً وأياً يكن خيار الأمم المتحدة في هذا الصدد، فمن واجبي بصفتي المراجع الخارجي للحسابات أن أتبّه الدول الأعضاء على هذا النوع من المخاطر التي قد تتفاقم في المستقبل. وختاماً، بما أنّ المسألة ليست من صلاحيات الويبو وحدها فليس من الضروري برأيي الإعراب حالياً عن تحفظ أو ذكر المسألة على وجه الخصوص في رأيي التدقيقي الوارد في البيانات المالية للعام 2010.

#### مستحقّات الموظفين: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة

53. تتضمن البيانات المالية الحالية للويبو اعتمادات للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بقيمة 12,1 مليون فرنك سويسري تقريباً في الخصوم على المدى القصير بقيمة تتخطى 83,8 ملايين فرنك سويسري في الخصوم على المدى الطويل. ويستند تقرير المعاينة الأكتوارية لشركة "Mercer" إلى فرضية مفادها أنّ علاوات صندوق التأمين الصحي سنشهد ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2,5%. وفي ما يخص هيكلية عرض البيانات المالية، طلب زملائي مجدداً من إدارة الخدمات المالية إجراء تكييفات متعدّدة في نهاية التدقيق بغية الامتثال لأحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25.

54. وبالنسبة إلى التقنية المحاسبية، لاحظت أنّ المنظمة قد اعتمدت نهج النطاق (corridor method) لتحديد الخسائر والأرباح الأكتوارية. وتوجّل بمقتضى هذا النهج التقلّبات في الأرباح والخسائر التي تتخطى نسبة 10% من قيمة الالتزامات الأكتوارية لتبيّن في معدّل المدّة المرتقبة للحياة العملية للموظفين المشمولين بهذا النظام. من ثمّ، أصدّق على هذا النهج الذي يتماشى مع توجهات المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25.

#### الإيرادات الواجب تحويلها

55. ارتفع رصيد الإيرادات الواجب تحويلها ارتفاعاً طفيفاً خلال العام 2010 ليرد في الخصوم الجارية على المدى القصير بقيمة 64,1 مليون فرنك سويسري. ويتضمّن هذا المبلغ الحسابات الفردية المتراكمة في كشوف الأرصدة والمتعلّقة بودائع التأمين الصحي الإضافي والإيرادات التكميلية الخاصة باتحادي مدريد ولاهاي بالإضافة إلى إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات. وفي تلك الأثناء، دُفعت للزبائن المعيّنين أغلبية المبالغ العالقة حتى تاريخ 31 ديسمبر 2010. وبلاستناد إلى المراجعات التي قام بها زملائي، لاحظت أنّ مبلغاً قيمته 8 ملايين فرنك سويسري تقريباً يخصّ مناصب عالقة تعود أقدميتها إلى ما قبل العام 2009.

<sup>14</sup> رَجَّح تقرير أعدّه مستشار خارجي أن يكون الدين الأكتواري المحتمل بقيمة 7,4 مليارات دولار أمريكي حتى تاريخ 31 ديسمبر 2009.



## الإيرادات المرتقبة

56. تحدّد الإيرادات المرتقبة تحديداً دورياً وهي قد بلغت في نهاية العام 2010 ما يفوق 178 مليون فرنك سويسري. وتشمل هذه الإيرادات المسبقة في جملة ما تشمل حسابات خاصة بقطاع معاهدة التعاون بشأن البراءات وباتحادي مدريد ولاهاي بالإضافة إلى مساهمات طوعية.

## معاهدة التعاون بشأن البراءات

57. شكّلت إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات لوحدها أكثر من 136,1 مليون فرنك سويسري حتى تاريخ 31 ديسمبر 2010 وهي تتضمن إيرادات مرتقبة التحصيل لطلبات براءات وأتعاب تكميلية للصفحات الإضافية وتكاليف ترجمة شروط الأهلية للحماية بموجب البراءة. وأعتبر أنّ المبلغ المحسوب والنموذج المعتمد يقدمان تقديراً وافياً للجزء الواجب استبقاه من إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات.

58. لكنّ ما لفتني هو اتجاه ملحوظ نحو ارتفاع في نسبة الملقّات المقدّمة إلكترونياً. وصحيح أنّ هذا الاتجاه لا يزال معقولاً ومتربطاً بنظر الويبو، غير أنّي أنوي تزويد فريق المعني بالتدقيق المعلوماتي بأداة "ACL" خلال التدقيق المقبل بغية التأكد من سداد النموذج وتعيينه. وأدعو الويبو في هذا السياق إلى إعادة النظر مستقبلاً في حسابات الكلفة المتوسطة للترجمة كل سنتين أو ثلاث لتتأكد من استناد التقديرات إلى معطيات محيّنة. إلّا أنّي قد عدلت هذه السنة عن تقديم توصية في هذا الشأن.

59. في الفقرة الرابعة من بيانات الويبو المالية للعام 2010 يرد مبلغ 11,9 ملايين فرنك سويسري في سياق "الجهات المقترضة في معاهدة التعاون بشأن البراءات" (PCT debtors)، وفي المقابل مبلغ 136,1 مليون فرنك سويسري سجّل في الباب المعنون "الإيرادات المسبقة في معاهدة التعاون بشأن البراءات" (PCT Revenue deferred) والمندرج في سياق الفقرة الرابعة عشرة التي تتمحور على "الإيرادات المستحقة" (Receivable income). ويستند المبلغ إلى عدد "الطلبات الخاصة بمعاهدة التعاون بشأن البراءات المودعة في المكاتب المحلية" (PCT Applications Filed with RO) المقدّر بقيمة 162 900 وحدة.

## اتحاد مدريد

60. حتى تاريخ 31 ديسمبر 2010، تساوي الإيرادات المسبقة والسلف الاستثنائية في اتحاد مدريد 26,8 ملايين فرنك سويسري. وخلال تحليل عمليّات حساب الإيرادات المسبقة المرتبطة باتحاد مدريد (2,2 مليون فرنك سويسري)، لاحظ زملائي أنّ منهج الحسابات المعتمد لتحديد هذه الإيرادات عند إقفال الحسابات في 31 ديسمبر 2010 قد تحسّن بالمقارنة مع ذلك المعتمد في كشوف الأرصدة الافتتاحية إذ طبّقت فرضيات حساب جديدة في نموذج الحساب الحالي للإيرادات المسبقة. ويبدو أنّ هذه الأخيرة صائبة وأنا أصدّق عليها. كما لا بدّ من الإشارة إلى التفسير الخاص بتغيير المنهج الوارد في البيانات المالية للعام 2010.

61. بالإضافة إلى ما تقدّم، تحتوي هذه الحسابات الأخيرة على خطأ مقداره 0,6 ملايين فرنك سويسري تقريباً لكنّي لم أطلب بتسوية في شأنه لأنّه يعتبر جزءاً لا يتجزأ من السقف العام المحدّد للأهميّة النسبية والذي هو بغني عن تكييفات في الحسابات.

62. كما ذكرت سابقاً بالنسبة إلى إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات، أعترفت فريقتي المعني بالتدقيق المعلوماتي بأداة "ACL" بغية مراجعة جدول الإحصائيات الخاص بوضع الطلبات التي تشكل قاعدةً لحساب الإيرادات المسبقة في اتحاد مدريد. ومن شأن هذه الخطوة أن تؤكد سداد المعلومات الخاصة بشمولية الطلبات غير المنشورة.

### إيرادات أخرى مرتقبة

63. تشكل المساهمات الطوعية نسبة 11,6 ملايين فرنك سويسري من الإيرادات الأخرى المرتقبة البالغة إجمالاً 15,1 مليون فرنك سويسري. ولاحظت أنّ هذه التدفّقات الخارجية (مشاريع الصناديق الاستئمانية) تعتبر عمليات لا مقابل مباشر لها. وقد حلل زملائي العقود الخاصة بالمساهمات الطوعية الأكثر ارتفاعاً تحليلاً مفصلاً. وبما أنّ هذه العقود تخضع لشروط معينة فهي تتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام من حيث احتسابها في الباب المذكور سالفاً بطريقة تتطلب تحديداً دورياً.

64. يرد جدول الصناديق الاستئمانية<sup>15</sup> في الصفحة 50 من البيانات المالية للعام 2010. وقد راجع زملائي الأرصدة الافتتاحية والاختتامية المسجلة فيها بالإضافة إلى حركات الإيرادات والنفقات ممّا أدى إلى بعض التكييفات أجرتها الويبو كلها خلال فترة التدقيق. ولم تكشف المراجعات المفصلة للنفقات وفقاً لطبيعتها المحاسبية أي خطأ. من ثمّ، بإمكانني التصديق على هذا الجدول.

65. التزمت إحدى الدول الأعضاء بوساطة رسالة أرسلتها بعثتها الدائمة بتقديم مبلغ قيمته 1,4 ملايين فرنك سويسري (مليون يورو) على أساس طوعي. وترد هذه المساهمة المحددة في كشوف الأرصدة الافتتاحية بتاريخ الأول من يناير 2010. وبما أنّ هذه الجهة المساهمة لم تف بالتزامها فقد أبطل القيد المحاسبي عكسياً في عام 2010. من ثمّ صدّقت على التكييف الناجم عن هذا الإبطال في كشوف الافتتاحية.

### الاقتراض

66. على المديين القصير والطويل تتخطى القروض التي استلقتها الويبو من المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية وبنك كنتونال دي جنيف مبلغ 140,3 ملايين فرنك سويسري إجمالاً في كشوف الأرصدة. ويشار إلى أنّ الويبو اقترضت مع حقّ للسحب لم يستخدم بنسبة 100% وفي نوفمبر 2010، زادت المنظمة القرض الذي استلقته من بنك كنتونال دي جنيف بقيمة إجمالية بلغت 64 مليون فرنك سويسري على أن يقسّم التقسيط إلى مهلتين إحداها متوسطة والأخرى تمتدّ على 15 عاماً.

67. اقترضت المنظمة أموالاً من المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية لتشيّد بعض مبانيها. وكانت هذه القروض تخضع في البداية لفوائد لكن، في العام 1996، قامت الإدارة الفدرالية للشؤون الخارجية في الكونفدرالية السويسرية بالعدول عن هذه الفوائد شريطة أن تسدّد القروض وفق مهل محدّدة. وبموجب المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 5 المتعلّق بالقروض، طلب زملائي من الويبو تقديم توضيحات في الفقرة الخامسة عشرة من البيانات المالية عن قيمة الفوائد التي تحلّى عنها الدائن.

## اعتمادات أخرى: تعديل بنوي مقبول

68. صدّقت في تقريره عن التدقيق في كشوف الميزانية الافتتاحية<sup>16</sup> على مبلغ 2,5 ملايين فرنك سويسري أدرج في الباب المعنون "اعتمادات أخرى". ويشتمل هذا المبلغ في الباب المعنون "مستحقات المصاريف (Expense Accruals)"<sup>17</sup> على 0,6 ملايين فرنك سويسري. وعند إقفال البيانات المالية، وردت هذه المصاريف في المدفوعات المستحقة. وتعتبر هذه البنية الجديدة مقبولةً برأيي. ونظراً لهذا التغيير، لم ترد في هذا الباب إلا اعتمادات النزاعات وتكاليف الدراسات التي تشكّل حتى 31 ديسمبر 2010 مبلغاً إجمالياً قيمته 2,6 ملايين فرنك سويسري. ويشير إلى أنّ اعتمادات النزاعات زادت أكثر من الضعف خلال الفترة المالية فتخطت 1,1 مليون فرنك سويسري. وتؤكد تحليلات زملائي واستقصاءاتهم المبالغ المحسوبة.

## خصوم أخرى جارية ومالية

69. سمحت المراجعات التي أجراها زملائي بالتصديق على المبلغ الوارد في هذا الباب والذي يتخطى 53,7 ملايين فرنك سويسري. ويشير إلى ارتفاع مبرر في الرصيد بنسبة 11%.

## المدفوعات والمحصولات

70. خلال مهام التدقيق الثلاث الأخيرة في النصف الثاني من العام 2010 وخلال التدقيق في البيانات المالية للعام 2010، أجرى زملائي تحليلات واستقصاءات للتحقق من المدفوعات والمحصولات. وعلى ضوء نتائج هذه الأعمال، تأكّدت بما يكفي من دقة النفقات والإيرادات المحسوبة في العام 2010.

71. وفي هذا السياق، أشير إلى أنّه خلال العام 2010، انخفضت بشكل عام مدفوعات الموظفين، على اختلاف فئاتهم المهنية، انخفاضاً طفيفاً عن مبلغ 198,2 مليون فرنك سويسري فباتت تشكّل أكثر من 68% من مدفوعات المنظمة الإجمالية. كما تدنّت هذه المدفوعات بقليل (1,2%) بالمقارنة مع تلك المسجّلة في العام 2009 (200,6 ملايين فرنك سويسري).

## جدول تدفّقات الأموال

72. راجع زملائي تدفّقات السيولة المالية جميعها (البيان المالي الرابع) وتحقّقوا من أنّ المبالغ المسجّلة تتماشى مع التغيّرات في الأرصدة الملحوظة ما بين افتتاح الميزانية وإقفالها. وأجرت الويبو خلال هذه المهمة تصحيحات كثيرة على هذا الجدول منها تكليف بقيمة 6 ملايين فرنك سويسري في الباب المعنون "زيادة الاستثمارات" فأصبح البيان النهائي لتدفّقات السيولة المالية صحيحاً.

## معلومة قطاعية أوردتها الويبو في الفقرات

73. يرد تقرير مقسّم إلى فروع في البيانات المالية للعام 2010. والهدف من هذا التفرّيع هو إحالة النفقات الميزانية مباشرة إلى الفروع المعنية. فيسمح هذا النهج بتوزيع النفقات المباشرة وتلك غير المباشرة مع الأخذ بعين الاعتبار الاتحادات المختلفة. كما يرمي إلى توزيع النفقات المرتبطة بالنشاطات الخاصة بكلّ اتحاد مع رصد في الوقت عينه النفقات الإدارية وغيرها من النفقات الميزانية.

<sup>16</sup> التقرير رقم 10327 المؤرخ في 27 أكتوبر 2010 عن التدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية للعام 2010 بعد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.  
<sup>17</sup> التزامات السفر غير المسددة والتزامات فواتير الجهات المزودة غير المسددة والتزامات تكاليف الموظفين غير المسددة.

74. وتحسب النفقات غير المباشرة المرصودة بالاستناد إلى بعض البرامج الخاصة التي توزّع فيها النفقات لاحقاً مع الأخذ في الحسبان مقدرة كلّ اتحاد على الدفع. ومن شأن طريقة التوزيع هذه أن تسمح برصد النفقات لتُحال إلى الاتحادات وفقاً للقدرات المالية.

#### عدم التدقيق في جدولين قُدّما حسب المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة المعتمدة سابقاً

75. يعرض الجدولان الواردان في الملحق الأوّل المعنون "الكشوف المالية حسب وحدات المنظمة" والملحق الثاني المعنون "النفقات والإيرادات حسب وحدات المنظمة" كشفاً "زمنياً" عن الحسابات وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (UNSAS). وهما لم يخضعا لمراجعة من قبل زملائي وأُشر عليها بوضوح بعبارة "غير خاضع للتدقيق" في الترويسة.

#### تحليل دليل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

76. تمّ إعداد دليل تطبيقي للسياسة العامة التي تعتمدها الويبو في مجال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (طبعة 2010) في إطار إرساء هذه المعايير الجديدة. وقد حلل زملائي مضمون هذا الدليل الذي يعرض الأحكام العامة المطبقة في هذا الصدد والتوجيهات الخاصة بمعالجة المعلومات المحاسبية وأدلوها بملاحظات مختلفة أخذتها الويبو في عين الاعتبار فقامت بالتكيفات اللازمة. وخلال التدقيق في البيانات المالية للعام 2010، سلّمت إدارة الخدمات المالية زملائي النسخة 12 من الدليل المؤرّخة في 23 أبريل 2011.

#### الخاتمة

77. بعد العمل الذي أنجزته، بإمكانني أن أؤكد أن بيانات الويبو المالية لعام 2010 قد أعدت بطريقة تمثل للمعايير المحاسبية الدولية. وإذا ما أخذت في الحسبان عتبة الأهمية النسبية المحددة مسبقاً على أساس المعايير المحاسبية الدولية، بإمكانني أيضاً أن أؤكد أن الأرقام المحاسبية المنشورة في البيانات المالية تتفق وحسابات المنظمة.

78. وعليه، بإمكانني أن أصدر رأيي التدقيقي المرفق بهذا التقرير والمعد وفقاً للفقرة 5 من "اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي" (المرفق 2 لنظام الويبو المالي ولائحته).

ك. غروتر  
مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات  
(مراجع الحسابات)

الملحق برقم التسجيل 1.11355.944.00333.02

## الرأي التدقيقي لمراجع الحسابات

دققت في البيانات المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) حتى تاريخ 31 ديسمبر 2010. وتتألف هذه البيانات المغلقة في هذا التاريخ من كشوف الأرصدة (البيان المالي الأول) ومن الإيرادات والنفقات (البيان المالي الثاني) ومن بيان التغيرات في الأصول الصافية (البيان المالي الثالث) وبيان تدفقات السيولة المالية (البيان المالي الرابع) بالإضافة إلى مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية المرصودة في الميزانية (البيانات المالية الخامسة الخاصة بالإيرادات والنفقات). كما تضم البيانات ملخصاً عن أبرز المناهج المحاسبية وغيرها من الملاحظات التفسيرية.

## مسؤولية إدارة الويبو في إطار البيانات المالية

تعتبر الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وتقديمها بطريقة صادقة تتماشى والأحكام المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ونظام الويبو المالي ولائحته. كما تعتبر الإدارة مسؤولة عن إرساء نظام مراقبة داخلية ترتئيه ضرورياً لإعداد بيانات مالية خالية من شوائب جديرة بالذكر ناجمة عن غش أو خطأ.

## مسؤولية المدقق

من واجبي أن أعرب عن رأيي في بيانات الويبو المالية بالاستناد إلى التدقيق الذي أجريته. وقد قمت بالمراجعات وفق معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان في طبعتها للعام 2010 فامتثلت للقواعد الأخلاقية وتخطيط التدقيق وأجريت المراجعات بحيث أحصل على ضمان مقنع يؤكد لي خلو البيانات المالية من الشوائب الملحوظة. ويتطلب التدقيق تنفيذ إجراءات لاستجماع عناصر قاطعة في سياق المبالغ والمعلومات الواردة في البيانات المالية. ويعود اختيار هذه الإجراءات إلى المدقق بالإضافة إلى تقييم احتمال تضمين البيانات المالية شوائب ملحوظة ناجمة عن غش أو خطأ. وخلال هذا التقييم، يأخذ المدقق في الحسبان نظام المراقبة الداخلية المعمول به في الهيئة القيمة على إعداد البيانات المالية سعياً منه إلى تحديد إجراءات التدقيق التي تناسب الظروف الراهنة وليس بهدف التعبير عن رأيه في فعالية سير نظام المراقبة الداخلية في الهيئة المذكورة. ويقدم التدقيق عادةً تقيماً لمدى صواب المناهج المحاسبية المعتمدة وسداد التقديرات المحاسبية التي أجرتها الإدارة بالإضافة إلى تقييم طريقة تقديم البيانات المالية إجمالاً. وبنظري، تعتبر العناصر المقنعة التي استحصلت عليها كافية ومناسبة لاستنباط رأيي في هذا الصدد.

## رأي المدقق

بنظري، تعكس البيانات المالية صورة صادقة في أبرز ملامحها عن وضع الويبو المالي حتى تاريخ 31 ديسمبر 2010 وأدائها المالي وتدفقات السيولة المالية في الفترة المقتلة في هذا التاريخ وذلك وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام الويبو المالي ولائحته.

وبموجب المادة السادسة من اختصاصات مراجع الحسابات الملحقه بنظام الويبو المالي، أعددت تقريراً مفصلاً عن مراجعة البيانات المالية في مستند مؤرخ في 4 يوليو 2010.

برن، في 4 يوليو 2010

ك. غروت

مدير المكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات<sup>18</sup>  
(مراجع الحسابات)

## تقرير مراجع الحسابات

### المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو)

EIDGENÖSSISCHE FINANZKONTROLLE  
CONTRÔLE FÉDÉRAL DES FINANCES  
CONTROLLO FEDERALE DELLE FINANZE  
SWISS FEDERAL AUDIT OFFICE



المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات

### تدقيق في كشوف الأرصدة الافتتاحية بعد تطبيق المعايير الحاسبية الدولية لسنة 2010

ينبغي توكيل عضو من أعلى هيئة للرقابة المالية العامة في البلد المختار بالمراجعة الخارجية للبيانات المالية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) يكلف شخصياً بهذه المهمة. وانطلاقاً من هذه القناعة واستناداً إلى الجمعية العامة للويبو وجمعيات اتحادات باريس وبرن ومدريد ولاهاي ونيس ولشونون ولوكارنو وفيينا بالإضافة إلى التصنيف الدولي لبراءات الاختراع ومعاهدة التعاون بشأن البراءات، جدد ممثلو الدول الأعضاء ولاية الحكومة السويسرية حتى نهاية العام 2011 باعتبارها مراجع حسابات الويبو والاتحادات التي تديرها الويبو بالإضافة إلى حسابات مشاريع المساعدة التقنية التي تنفذها المنظمة. وعلى ضوء ما تقدم وبصفتي مدير المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات، وكنتي حكومة الكنفدرالية السويسرية بمهمة مراجعة حسابات المنظمة العالمية للملكية الفكرية.

وتخضع محامي أحكام المادة 6-2 من النظام المالي والاختصاصات الإضافية لمراجع الحسابات الملحقه به. وأنهض بمسؤولياتي من غير أي تدخل خارجي وبدعم من معاونين من المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات.

ويمارس المكتب متهمة مراجعة حسابات الويبو الخارجية ممارسة مستقلة بالكامل عن الدور الذي يضطلع به في الكنفدرالية السويسرية بصفته الهيئة العليا للرقابة المالية وهو يتمتع بفرق من مختبري التدقيق الخاص بالمنظمات الدولية تتميزون بكفاءة عالية وباع طويل في هذا المجال.

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال بالآتي:

السيد كورت غروتر

مدير المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات

العنوان: 45 Monbijoustrasse

3003 Berne

رقم الهاتف: +41 (0)31 323 10 01

البريد الإلكتروني: [kurt.grueter@efk.admin.ch](mailto:kurt.grueter@efk.admin.ch)

أو:

السيد ديدبي مونو

مدير محمات التدقيق الخاصة بالمنظمات الدولية

رقم الهاتف: +41 (0)31 323 10 48

البريد الإلكتروني: [didier.monnot@efk.admin.ch](mailto:didier.monnot@efk.admin.ch)

الفقرة	قائمة المحتويات
-	ملخص التدقيق
8-1	التنظيم والمعايير والمعلومات
9-11	عموميّات
44-12	تصويب أبواب كشوف الأرصدة
47-45	الدليل التطبيقي والنموذج المصغر من البيانات المالية وفقاً للمعايير الحاسبية الدولية للقطاع العام
49-48	الخاتمة

برن، في 4 يوليو 2011

رقم التسجيل: 1.10327.944.00333.02  
modi/dear

## ملخص التدقيق

كما سبق أن ذكرت خلال الجمعية العامة للدول الأعضاء في 27 سبتمبر 2010 وفي تقرير التدقيق الذي أصدرته بتاريخ 5 يوليو 2010، أفضلت فترة السنتين الماليين 2008-2009 للمرة الأخيرة في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (UNSAS). فاعتباراً من الفترة المحاسبية التي تبدأ في الأول من يناير 2010، ينبغي تقديم البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS). وقد أتى هذا التقرير نتيجة التدقيق المرحلي الأول الذي أُجري في هذا السياق الجديد. وصحيح أنني لا أقدم عادةً تقريراً عن التدقيق بعد أعمال مرحلية، لكن نظراً لتغيير المنهج، ارتأيت أنه من الضروري اطلاع الدول الأعضاء على التدابير التي اتخذت لإرساء المعايير الجديدة وإعداد كشوف الأرصدة الافتتاحية حتى الأول من يناير 2010. فدقق زملائي في أرصدة أبواب هذه الميزانية الافتتاحية الموضوعة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وحلّلوا التصويبات العديدة التي غالباً ما وجب إجراؤها بغية ضمان انتقال موفق ما بين المرجعين المحاسبين.

ولا يفوتني أن أكرر في هذا التقرير ما سبق أن ذكرته خلال الجمعية العامة ومفاده أن الويبو تسير على طريق الصواب الآيل إلى استحصالها على شهادة استيفاء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأنا أحثها على المضي في هذا الاتجاه. فباستثناء عاملين أساسيين سأوضّحها أدناه، تمكّن زملائي من مراجعة الجزء الأكبر من الأرصدة الافتتاحية حتى الأول من يناير 2010 والتصديق عليها. وأجريت التسويات والتصحيحات كلها التي اعتبرت ضروريةً خلال فترة التدقيق. ولا شك في أنّ هذه النتائج الجيدة تعزى أيضاً إلى الموارد التي وُفرت والتنفيذ الذي أُنقن تخطيطه بالإضافة إلى الدعم الذي قدّمه المدير العام للويبو.

واسمحوا لي أن أتوقّف عند عنصرين هما بنظري أساسيتان ولا يزالان معلقين. أولاً، لا بدّ من أن تحلّل الويبو قيمة مقومات المباني وتحسبها وتصدّق عليها. كما تجدر الإشارة ثانياً إلى أنّ المنظمة لم تحسب دينها الأكتواري في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. إذ من شأن حساب مماثل أن يؤثّر تأثيراً ملحوظاً على بيانات المنظمة المالية. لكن بما أنّ تطبيق هذا المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام بشكل خاص لا ينسحب على الويبو وحدها فقد عرضت هذه الإشكالية على نظرائي في فريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة لإبداء رأيهم. ونظراً للخبرات المحدودة في هذا المجال حتى يومنا هذا، لم يستنبط بعد أعضاء الفريق مقارنةً موحّدة في هذا الصدد. وأنا بانتظار نتائج الدورة الحادية والخمسين التي من المزمع أن يعقدها الفريق في بداية شهر ديسمبر 2010 لأبّت في مسألة تطبيق هذا المعيار.

## التنظيم والمعايير والمعلومات

### التنظيم المالي ومواقع المراجعة

1. بالإضافة إلى ما تنص عليه مختلف الاتفاقيات، أصبحت الفترة المحاسبية الجديدة لسنة 2010 من الآن فصاعداً السنة التقويمية وهي لم تعد قائمة على فترة السنتين الماليين. إلا أنّ أحكام نظام الويبو المالي ولائحته المعمول بها منذ الأول من يناير 2008 والمعدلة في الأول من أكتوبر 2009 تبقى سارية المفعول.
2. تمحورت المراجعات على أبواب كشف الأرصدة الافتتاحية للويبو والاتحادات التي تديرها الويبو حتى الأول من يناير 2010 وهي تشكل أرصدة الميزانية الختامية حتى 31 ديسمبر 2009 (وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة) التي صوّتت وفقاً للمعايير الجديدة المعتمدة ألا وهي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### معايير التدقيق ومعلومات وكلمة شكر

3. أجريت عمليات المراجعة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية الصادرة عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان (IAASB) [معايير المحاسبة الدولية (ISA) في طبعتها للعام 2010]<sup>19</sup> مع احترام الاختصاصات الإضافية الواردة في النظام المالي للويبو ولائحته باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منه.
4. وُضّحت المسائل التي لا أهمية كبيرة لها ونوقشت مع المسؤولين المعنيين خلال إنجاز الأعمال وهي لم تذكر في هذا التقرير.
5. نوقشت نتائج التدقيق مع المسؤول المالي الرئيسي (المراقب)، السيد فيليب فافاتييه ورئيسة إدارة الخدمات المالية، السيدة جانيس كوك روبينس ومعاونين آخرين من شعبتها بالإضافة إلى المستشار الخارجي المكلف بإرساء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الويبو في إطار مناقشات نهائية جرت في 27 أكتوبر 2010.
6. عند إنجاز المراجعات الاستقصائية، اختار زملائي العيّنات وفق المخاطر أو الأهمية النسبية للمبالغ المسجّلة في الأبواب المدقّق فيها.
7. خلال عمليّات التدقيق، أجرى زملائي مشاورات منتظمة مع السيدة جانيس كوك روبينس، رئيسة إدارة الخدمات المالية ومعاونين من شعبتها ومن شعب أخرى في المنظمة وفقاً للمواضيع المعالجة بالإضافة إلى المستشار الخارجي المكلف بإرساء المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الويبو.
8. لا يفوتي في هذا الإطار التنويه بالتعاون القيم والعقلية المنفتحة اللذين ميّزا مهمّة التدقيق هذه التي أجرى خلالها زملائي اختبارات وتحليل على مرحلتين. وأتقدّم بالشكر إلى موظفي الويبو الذين طلب منهم تقديم الاستعلامات وتوفير المستندات.

1 "معايير المحاسبة الدولية (طبعة 2010) الصادرة عن المجلس الدولي المعني بتدقيق الحسابات ومعايير الضمان.



## عموميات

### تعيين اختصاصي في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: مهمّة في غاية الأهمية

9. يقع الجزء الأكبر من أعمال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الويبو على عاتق مستشار خارجي سنتهي مهمته على الأرجح عند إقفال الفترة المالية للعام 2010 إقفالاً نهائياً. ونظراً لخصوصيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وصعوباتها، لا بدّ في نظري من أن تعين الويبو اختصاصياً يكلف بتتبع تنفيذ هذه المعايير وتطبيقها.

التوصية رقم 1: أدعو الويبو إلى أن تولي الأولوية إلى الاستعانة بمختص في المعايير المحاسبية الدولية ليتولى رصد تنفيذ المعايير وتطبيقها ويدعم المسؤول عن إدارة الخدمات المالية في إنجاز تلك المهمة المعقدة.

### هيكلية الكشوف المالية لا تيسر تتبع الأبواب الواردة في البيانات المالية

10. لا تيسر البرامج المحاسبية التي تولّف هيكلية الكشوف المالية في الويبو والمرصودة في نظام "People Soft" التسويات مع الأبواب الواردة في البيانات المالية الحالية، ممّا يضاعف الجهود الذي يبذله موظفو الويبو لإجراء هذه التسوية. ويكرس زملائي الكثير من الوقت لمراجعة هذه المعلومات وتبريرها. فاقترحوا إذاً على إدارة الخدمات المالية استنباط حلّ مؤتمت لتسهيل التأكد من المجموعات المحاسبية المدرجة في باب واحد من أبواب البيانات المالية.

التوصية رقم 2: أدعو الويبو إلى إيجاد حلّ مؤتمت لتسهيل التأكد من المجموعات المحاسبية عندما تكون عدة حسابات مجموعة في باب واحد من أبواب البيانات المالية.

### نظام تجريبي لإجراء التصويبات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

11. تمحورت الأعمال التي أجراها زملائي بشكل خاص على مراجعة المبالغ التي قدّمها الويبو في كشوف الأرصدة الافتتاحية حتى الأول من يناير 2010 وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فكان لا بدّ من إجراء تصويبات مختلفة للقيم المحاسبية الخاضعة للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. وقد تولّت إدارة الخدمات المالية القيام بهذه التصويبات على نظام تجريبي وجداول تكميلية أعدتها بوساطة أدوات من "Microsoft Office". وعلى ضوء ما تقدّم، سيصدّق مراجع الحسابات تصديقاً نهائياً على معطيات كشوف الأرصدة الافتتاحية عندما ترد في تسلسل سير أعمال منصّة "People Soft". ومن المزمع أن يقوم زملائي بهذه الخطوة خلال التدقيق المرحلي المقبل المرتقب في ديسمبر 2010.

## تصويب أبواب كشوف الأرصدة

12. في محاولة لتمهيد الاستنتاجات التي توصلت إليها مراجعة أبواب كشوف الأرصدة الافتتاحية حتى الأول من يناير 2010، قُزرت أن أقدم في الجدول الآتي خلاصة موجزة عن الأبواب المحاسبية.

رقم التقرير	التقاويم	الرصيد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما فيه صناديق الويبو الاستثنائية)	الرصيد وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (بما فيه صناديق الويبو الاستثنائية)	كشوف الأرصدة الافتتاحية في 1 يناير 2010، النسخة المؤرخة في 30 سبتمبر 2010 (المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة مقابل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)
				<b>الأصول الجارية</b>
				السيولة الجاهزة
13	-	223,1	223,1	
13	-	143,6	143,6	السيولة الاحتياطية
14	0,6	2,7	2,1	المدينون في المساهمات
14	11,5	23,9	12,4	المدينون في الأعمال التجارية
-	0,1	0,1	-	قائمة الجرد الخاصة بالمتجر
15	2,3	2,3	-	قائمة جرد المنشورات
	<b>14,5</b>	<b>395,7</b>	<b>381,2</b>	<b>المجموع الفرعي للأصول الجارية</b>
				<b>الأصول الثابتة</b>
14	-6,4	0,6	7,0	المدينون المساهمون
16	3,8	3,8	-	التجهيزات
17	28,6	28,6	-	أرض المبنى الجديد
18	28,1	28,1	-	حق المساحة لمبنى "البراءات"
19	0,9	4,3	3,4	المبنى المستأجر من اتحاد مدريد
20	17,6	115,6	98,0	الأعمال قيد الإجراء: المبنى الجديد
21	3,4	3,4	-	الأعمال قيد الإجراء: قاعة المؤتمرات
24-22	66,1	66,1	-	مبنى "البراءات" (مبنى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية سابقاً)
24-22	6,4	11,6	5,2	مبنى "بودنهاوزن" الأول
24-22	6,9	6,9	-	مبنى "بودنهاوزن" الثاني
24-22	24,5	47,0	22,5	مبنى بوكش 1
25	-	10,0	10,0	أصول أخرى غير جارية
	<b>179,9</b>	<b>326,0</b>	<b>146,1</b>	<b>المجموع الفرعي للأصول غير الجارية</b>
	<b>194,7</b>	<b>721,7</b>	<b>527,3</b>	<b>مجموع الأصول</b>
				<b>الخصوم على المدى القصير</b>
26	0,1	24,1	24,0	المدفوعات المستحقة
27	0,4	0,4	-	مستحقات الموظفين: صندوق الويبو المقلد للمعاشات التقاعدية
28	16,1	16,1	-	مستحقات الموظفين: الإنهاء الطوعي للخدمة

رقم التقرير	التقاويم	الرصيد وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (بما فيه صناديق الويبو الاستثنائية)	الرصيد وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة (بما فيه صناديق الويبو الاستثنائية)	كشوف الأرصدة الافتتاحية في 1 يناير 2010، النسخة المؤرخة في 30 سبتمبر 2010 (المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة مقابل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام)
29	0,2	0,2	-	مستحقات الموظفين: إجازات زيارة الوطن
30	0,5	0,5	-	مستحقات الموظفين: الساعات المؤجلة
31	1,7	2,4	0,7	مستحقات الموظفين: العطل السنوية المتراكمة
32	-	1,1	1,1	مستحقات الموظفين: علاوات العودة إلى الوطن
36	-	7,3	7,3	مستحقات الموظفين: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
37	-	63,8	63,8	الإيرادات الواجب تحويلها
39-38	133,6	171,0	37,4	الإيرادات المرقبة
40	-1,3	1,4	2,7	القروض على المدى القصير
41	-	2,5	2,5	اعتادات أخرى
42	-	47,7	47,7	خصوم أخرى على المدى القصير
	151,3	338,5	187,2	المجموع الفرعي للخصوم على المدى القصير
				الخصوم على المدى الطويل
27	2,2	2,6	0,4	مستحقات الموظفين: صندوق الويبو المقلد للمعاشات التقاعدية
31	4,1	9,7	5,6	مستحقات الموظفين: العطل السنوية المتراكمة
32	-	9,1	9,1	مستحقات الموظفين: علاوات العودة إلى الوطن
36	53,5	75,4	21,9	مستحقات الموظفين: التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة
40	1,4	76,4	75,0	القروض على المدى الطويل
	61,2	173,2	112,0	المجموع الفرعي للخصوم على المدى الطويل
	212,5	511,7	299,2	مجموع الخصوم
44				الاحتياطات والأرباح المؤجلة
	-	203,6	203,6	الاحتياطات والأرباح المؤجلة
	-	24,6	24,6	الأرباح المؤجلة للفترة 2008 - 2009
	-	228,2	228,2	المجموع الفرعي لرؤوس الأموال قبل التصويات وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
	-18,1	-18,1	-	التقاويم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
	-18,1	210,1	228,2	مجموع الأصول الصافية

## السيولة

13. تخضع المبالغ المسجلة في السيولة (وقيمتها الإجمالية 366,7 ملايين فرنك سويسري) لمبدأ توفّر الأموال في غضون 90 يوماً. وقد قرّرت الويبو التمييز بين السيولة الجاهزة والسيولة الاحتياطية تماشياً والمعايير المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 2 الذي ينصّ على "ضرورة أن يشير الكيان إلى الأرصدة النقدية الكبيرة وما يعادلها من ممتلكاته التي لا تتوفّر للكيان الاقتصادي وأن يضيف تعليقاً من المسؤولين الإداريين في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية". وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## الجهات المقترضة

14. شكّلت المبالغ المحسوبة في مختلف أبواب الجهات المقترضة (مساهمات الدول الأعضاء والأعمال التجارية لا سيما منها معاهدة التعاون بشأن البراءات واتحاد مدريد واتحاد لاهاي) مجموعاً قيمته 27,2 مليون فرنك سويسري. وقد تمكّن زملائي من تبرير التصويبات المختلفة التي أجريت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتصديق عليها جميعها بما فيها تصويب المساهمة الطوعية بقيمة 1,4 ملايين فرنك سويسري التي حسبتها الويبو خلال فترة التدقيق. وطبقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 19، اقتطعت مساهمات البلدان الأقل نمواً من الباب. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## قائمة جرد المنشورات

15. لا تشمل القيمة المحسوبة لقائمة جرد المنشورات تكاليف التخزين والتوزيع وذلك بموجب أحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 12. وخلال التدقيق، طلب زملائي تعديل منهج الحساب الخاص بقائمة الجرد وتأكدوا من عدم إدراج المنشورات البالية في هذا الرصيد. وعليه، بلغ رصيد قائمة جرد المنشورات في كشوف الأرصدة الافتتاحية 2,3 ملايين فرنك سويسري. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## التجهيزات

16. بلغ الرصيد المسجل في الباب المعنون "التجهيزات" 3,8 ملايين فرنك سويسري. ولم تظهر عمليات التحقق من طريقة تحديد المعايير الواردة في النظام المحاسبي والاستقصاءات والتحليلات المختلفة التي أجراها زملائي على المستندات أي مشكلة جديرة بالذكر. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## أرض المبنى الجديد

17. شملت المعاينة الخارجية التي قامت بها شركة "CBRE" لتخمين المبنى الجديد قيمة الأرض التي شيّد عليها. فختمت الأرض التي تمتلكها الويبو بقيمة 28,6 ملايين فرنك سويسري. وراجع زملائي هذه المعاينة ووافقوا على المقاربة المعتمدة والمبلغ المسجل. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## حقّ المساحة الخاص بمبنى "البراءات"

18. تخضع الأرض التي شيّد عليها مبنى "البراءات" لحقّ مساحة حتى العام 2073. وتقدر القيمة المتبقية من حقّ المساحة الخاص بهذه الأرض بمبلغ 28,1 مليون فرنك سويسري بمقتضى أحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 31. وتعتبر المقاربة التقييمية في هذا الصدد صحيحة. ولاحظت أنّ هذا المبلغ كان في سبتمبر 2010 مدرجاً في الأصول على

المدى الطويل في فئة "الأراضي والمباني". وبناءً على طلبي، تم استحداث في تلك الأثناء رصيد جديد للأصول غير المادية. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### مبنى "ميران" المستأجر من اتحاد مدريد

19. يخضع تقييم مبنى "ميران" للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 16. وقد راجع زملائي المنهج المعتمد لتخمين القيمة المحاسبية للملكية الدخل هذه. وبناءً على استنتاجاتهم، أشير إلى أن المبلغ الوارد في كشوف الأرصدة الافتتاحية يستند إلى عمليات حسابية جدّ حذرة لا سيما في ما يخصّ التقدير المرتفع للتكاليف. غير أنني أوافق على قيمة المبنى المقدّرة بمبلغ 4,3 ملايين فرنك سويسري. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### الأعمال قيد الإجراء: مبنى جديد وقاعة مؤتمرات

20. سجّل المبنى الجديد قيد التشييد في كشوف الأرصدة بقيمة 115,5 ملايين فرنك سويسري منها 1,5 ملايين فرنك سويسري للفوائد المستحقة. ولا بدّ من الإشارة إلى أن مبلغاً قيمته 1,7 ملايين فرنك سويسري أُبطل عكسياً وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 17 وبناءً على طلب زملائي إذ أنّه شمل على سبيل الخطأ تكاليف استدرج عروض المهندسين. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

21. حُسبت الأعمال قيد الإجراء الخاصة بقاعة المؤتمرات الجديدة بقيمة 3,4 ملايين فرنك سويسري. وتمكّن زملائي من التأكّد من دقّة هذا المبلغ عبر مراجعة المستندات المحاسبية. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### مبنى "أرباد بوكش" ومبني "بودنهاوزن" الأوّل والثاني ومبني "البراءات"

22. خضعت هذه المباني لمعاينة من قبل شركة "Société Acanthe SA" المتخصّصة في التخمين العقاري. واعتمدت الشركة مقارنة حسب مقوّمات مرهونة بمدة صلاحيتها الخاصة. وبناءً على تقرير المعاينة هذا، حلّل زملائي سداد تخمين هذه القيم الاستردادية المطابقة للقيم المتبقية من المقوّمات حتّى الأوّل من يناير 2010. وأظهرت تحليلات القيم المختلفة التي تحدّد أسعار المتر المكعّب من هذه المباني فروقاً كبيرةً بالمقارنة مع المباني الإدارية الأخرى في جنيف. من ثمّ، اعتبرت أسعار المتر المكعّب من المقوّمات الآتية جدّ مرتفعة:

- والأعمال الإنشائية الرئيسية (المرحلة الأولى) للمباني الأربعة،
- والأعمال الإنشائية الرئيسية (المرحلة الثانية) والتجهيزات الكهربائية وأنظمة التدفئة والتكييف والتهوية في مبنى "بودنهاوزن" الثاني،
- وأعمال الإكساء الداخلي الأولى والثانية لكلّ من مبني "بودنهاوزن" الأوّل والثاني.

23. رفع زملائي نتائج تحليلاتهم إلى إدارة الخدمات المالية مشيرين إلى أنّه يجدر بالويبو تحديد القيمة المتبقية من كلّ مقوّم في المبنى. كما يستحسن أن تجتمع الويبو مجدداً بخبراء شركة "Société Acanthe" لتناقش معهم الأرقام الواردة في معاينتهم وتكييفها. وعلى الصعيد المحاسبي، أذكر بأنّه يجدر أن تطابق المعطيات التي سترد في كشوف الأرصدة الافتتاحية حتّى الأوّل من يناير 2010 القيم الصافية المتبقية من المقوّمات. إذ ينبغي في هذه المرحلة ألاّ يدرج أيّ تخفيض متراكم في الحسابات. وستُحسب التخفيضات اللاحقة بالاستناد إلى مدّة الصلاحية المتبقية من كلّ مقوّم من

المقومات. وسيراجع زملائي معطيات كشوف الأرصدة الافتتاحية ومدد التخفيض المتبقية خلال التدقيق المرحلي في ديسمبر 2010.

24. كما أشير إلى أنه في نهاية أعمال تحليل التصويبات التي أجريت وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، أبلغني زملائي بأنه لا يزال ينبغي رصد كل مقوم مبنى على حدة في الأصول المادية ولم تكن تلك هي الحال بعد.

#### الأصول الأخرى غير الجارية (قرض جمعية مركز جنيف الدولي )

25. سجّل الباب المعنون "الأصول الأخرى غير الجارية" مبلغاً بقيمة 10 ملايين فرنك سويسري. ويندرج هذا المبلغ في إطار اتفاقية الاقتراض المبرمة بتاريخ 25 أكتوبر 1991 بين الويبو وجمعية مركز جنيف الدولي "FCIG". ورمي البند الإضافي الأول المؤرخ في الأول من نوفمبر 1996 والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية إلى البت في مسألة تسديد القرض. وعليه من المزمع أن تسدّد الجمعية مبلغ 9 ملايين فرنك سويسري تضاف إليه فوائد بقيمة 1 مليون فرنك سويسري أي أنها تسدّد مبلغاً إجمالياً بقيمة 10 ملايين فرنك سويسري خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر بعد أن تخلي الويبو المباني في النصف الثاني من العام 2011. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

#### المدفوعات المستحقة

26. سجّلت أغلبية المدفوعات المستحقة (24,1 مليون فرنك سويسري) في حساب الويبو رقم 33200 والمعنون "مراقبة المدفوعات المستحقة" ( AP Accounts Payable Control ). وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

#### مستحقات الموظفين: صندوق الويبو المقفل للمعاشات التقاعدية

27. حلّل زملائي المعاينة التي قامت بها شركة "Hewitt" في ما يخص صندوق الويبو المقفل للمعاشات التقاعدية. ولاحظت أنّ هذه المعاينة تستند إلى أحكام القانون السويسري التي لا تنصّ على إجراء تحليل أكتواري للوضع وفقاً للمنهج المعروف بأسلوب حساب وحدات الاستحقاق المتوقعة (projected unit credit). وبالنسبة لهذا الصندوق الصغير الذي تصل قيمته الإجمالية إلى 3 مليون فرنك سويسري، أنا لا أعترض على الخروج عن المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 وأقرّ بأنّ الويبو قد عدلت استثنائياً عن التحليل الأكتواري. كما أعتبر أنّ الفرضيات المقدّمة لحساب المبلغين هي مقنعة. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

#### مستحقات الموظفين: الإنهاء الطوعي للخدمة

28. يندرج رصيد قيمته 16,1 مليون فرنك سويسري في الباب المعنون "الإنهاء الطوعي للخدمة" وهو يتضمّن المبالغ الواجب دفعها للموظّفين الذين تركوا المنظمة خلال النصف الأول من عام 2010. وقد بدأت هذه حالات ترك الخدمة المتقطّعة في خريف عام 2009 وانتهت في 30 يونيو 2010. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### مستحقات الموظفين: إجازات زيارة الوطن

29. تخضع إجازات زيارة الوطن للبند 3-5 من لائحة موظفي الويبو. وترد الاعتمادات في كشوف الأرصدة الافتتاحية بقيمة 0,2 مليون فرنك سويسري وهي تخص بعض الموظفين الذين يحق لهم الحصول على إجازة لزيارة الوطن ولم يستفيدوا من هذا الحق في العام 2009. ولا تخضع هذه المبالغ لحساب أكتواري إذ يتعدّر تراكم هذه المستحقات. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### مستحقات الموظفين: الساعات الإضافية ونظام الساعات المرنة

30. استحدثت اعتمادات للساعات الإضافية ونظام الساعات المرنة (الموظفون الذين يستخدمون بطاقات لتسجيل أوقات الدخول والخروج) في كشوف الأرصدة تتخطى قيمتها الإجمالية 0,5 ملايين فرنك سويسري وهي تنقسم إلى قسمين شبه متساويين أحدهما للساعات الإضافية والآخر لنظام الساعات المرنة (Flexitime) وقد حسبت بالاستناد إلى معطيات الموظفين الشخصية وبطريقة مناسبة. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### مستحقات الموظفين: العطل السنوية المتراكمة

31. حُسبت أيام العطل السنوية المتراكمة في الخصوم على المدى القصير بقيمة 2,4 ملايين فرنك سويسري وفي الخصوم على المدى الطويل بقيمة 9,7 ملايين فرنك سويسري. وراجع زملائي دقة هذين المبلغين وسدادهما عبر تحليل المعطيات الشخصية لموظفي الويبو. وبناءً على استنتاجاتهم، أعتبر أنّ هذين المبلغين صحيحان. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### مستحقات الموظفين: علاوات العودة إلى الوطن

32. تناهز علاوات العودة إلى الوطن حتى الأول من يناير 2010 مبلغ 1,1 مليون فرنك سويسري في الخصوم على المدى القصير و9,1 مليون فرنك سويسري في الخصوم على المدى الطويل. وقد حلل زملائي الفرضيات المقدّمة وصدّقوا عليها. ولاحظت أنّ المبلغين المذكورين يتوافقان مع الأرصدة الواردة في التحليل الأكتواري الذي أعدته شركة "Mercer" في المستند المؤرّخ في 27 أبريل 2010 والمعنون " Consolidated Total for All Plans, WIPO, Actuarial Valuation Report under IPSAS (الإجمالي الموحد للخطط جميعها، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تقرير تقني أكتواري في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام). وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

33. تنتسب الويبو بموظفيها البالغ عددهم 1100 موظف إلى الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة. ولاحظت في هذا السياق أنّه لم يحسب أيّ التزام أكتواري لصندوق ما بعد الخدمة الرئيسي لموظفي المنظمة. وبرأيي، ينبغي أن تتضمّن الكشوف المالية الالتزام الأكتواري الخاص باستحقاقات التقاعد لموظفي الويبو في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة وذلك بمقتضى أحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 إذ أنّ النظام الذي تشارك فيه الويبو يتسم بمميزات "نظام محدد الاستحقاقات تخضع الجهات المشاركة فيه لحكم مشترك" وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 ونظراً للعوامل الآتية:

- المشاركة على مسؤولية المنظمات الخاضعة للنظام،
  - ونظام الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة من حيث حصص المساهمات المقبلة،
  - والهيكل التنظيمي للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة – المنظمات المنتسبة.
34. لا بدّ من الإشارة إلى أنّه من شأن التزام مماثل أنّ يُوَثَّر تأثيراً ملحوظاً على بيانات المنظمة المالية حتّى ولو كانت حصّة الويبو من الدين الأكتواري النظري في الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لا تشكل إلاّ نسبة 3% منه. وفي الوقت الراهن، يتعدّر على الصندوق تقديم حسابات للالتزامات التأمينية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25.

35. بما أنّ تنفيذ المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 25 لا ينطبق على الويبو فحسب، فقد عرضت هذه الإشكالية للمرّة الأولى على نظرائي خلال الدورة الخمسين لفريق المراجعين الخارجيين التابع للأمم المتحدة في ديسمبر 2009. ونظراً للخبرات المحدودة في هذا المجال حتّى يومنا هذا، لم يستنبط بعد أعضاء الفريق مقارنةً موحّدة لهذه المسألة التي أدرجت في جدول أعمال الدورة الحادية والخمسين المزمع انعقادها في برن في بداية شهر ديسمبر 2010.

#### مستحقّات الموظّفين: التأمين الصحيّ بعد انتهاء الخدمة

36. تتضمّن البيانات المالية الحالية للويبو اعتمادات للتأمين الصحيّ بعد انتهاء الخدمة بقيمة 7,3 ملايين فرنك سويسري تقريباً في الخصوم على المدى القصير وبقيمة تتخطّى 75,4 ملايين فرنك سويسري في الخصوم على المدى الطويل. ويشير تقرير المعاينة الأكتوارية الذي أجرته شركة "Mercer" والذي يحتوي على الكثير من التعديلات إلى أنّ مبلغ 82,7 ملايين فرنك سويسري المحسوب في المدى القصير والطويل يستند إلى فرضية مفادها أنّ علاوات صندوق التأمين الصحيّ ستشهد ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2,1%. وقد حدّدت هذه النسبة التي اعتمدها الويبو استشرافاً للمدى الطويل واستناداً إلى إحصائيات شملت الفترة الممتدّة ما بين العامين 2003 و 2007. وفي غياب مثل للمقارنة تسمح بحسب المبالغ بدقّة، طلب زملائي من المراقب المالي في الويبو تأكيد مدى صواب نسبة 2,1% المعتمدة. فأشار المراقب في ردّه المؤرّخ في 8 أكتوبر 2010 إلى أنّ الويبو قد استندت في خيارها هذا إلى العوامل التي قدّمها لها شركة "Mercer" وأكد مجدداً أنّ هذه النسبة كافية ووافية. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متمشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

#### الإيرادات الواجب تحويلها

37. وردت الإيرادات الواجب تحويلها في الخصوم على المدى القصير بقيمة 63,8 ملايين فرنك سويسري. ويتألّف هذا المبلغ من حسابات فردية مختلفة في كشوف الأرصدة متعلّقة بودائع التأمين الصحيّ الإضافي والإيرادات التكميلية الخاصة باتحادي مدريد ولاهاي بالإضافة إلى إيرادات معاهدة التعاون بشأن البراءات المرتبطة بالأرباح. وفي تلك الأثناء، دفعت أغلبية المبالغ العالقة حتّى 31 ديسمبر 2009 للزبائن المعنّيين. ويشار إلى أنّ بعض المبالغ المستحقّة عالقة منذ عدّة أشهر وهي ليست بعد قيد التصفية. وأخصّ بالذكر المبالغ الواجب تسديدها لصربيا والجبل الأسود والتي تتخطّى قيمتها 7,3 ملايين فرنك سويسري. وينبغي بالأحرى إدراج مبلغ مماثل في الخصوم على المدى الطويل بدلاً من الخصوم على المدى القصير وذلك بموجب أحكام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. من ثمّ أكّدت إدارة الخدمات المالية أنّها أجرت التعديلات اللازمة على بنية البيانات المالية. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متمشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.



## الإيرادات المرتقبة

38. سجّلت كشوف الأرصدة الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حتى الأول من يناير 2010 سلف بقيمة 171 مليون فرنك سويسري تشكّل تعديلات بقيمة 133,7 ملايين فرنك سويسري (37,3 ملايين فرنك سويسري وفقاً للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة حتى 31 ديسمبر 2009). وتشكّل الإيرادات المرتقبة في معاهدة التعاون بشأن البراءات لوحدها 124,2 مليون فرنك سويسري. وبناءً على طلب زملائي، تمّ تكييف منهج الحسابات الأولية في الويبو من حيث مدّة الصلاحية المأخوذة في عين الاعتبار التي ارتفعت من 12 إلى 24 شهراً. كما تحسب أيضاً من الآن فصاعداً الإيرادات المتعلقة بالصفحات الإضافية. فأعتبر إذا أنّ المبلغ المحسوب والنموذج المعتمد يشكّلان تقديراً وافياً للإيرادات المسبقة في إطار معاهدة التعاون بشأن البراءات. ويشمل هذا النموذج استباق إيرادات لطلبات براءات وأتعاب تكميلية للصفحات الإضافية وتكاليف ترجمة شروط الأهلية للحماية بموجب البراءة. أمّا الإيرادات المرتقبة الأخرى فهي تشمل على طلبات خاصة بالعلامات التجارية (3,9 ملايين فرنك سويسري) والنماذج الصناعية (0,2 مليون فرنك سويسري). كما تمّ خلال التدقيق إدماج مساهمة طوعية (1,4 ملايين فرنك سويسري) قدّمتها إيطاليا بموجب اتفاق مشروط في الإيرادات المرتقبة. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

39. تخضع المساهمات الطوعية (الصناديق الاستمائية) لأحكام المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 23 إذ تعتبر عمليات لا مقابل مباشراً لها. وقد حلل زملائي العقود الخاصة بالمساهمات الطوعية الأكثر ارتفاعاً تحليلاً مفضلاً. وبما أنّ هذه العقود تخضع لشروط معينة فهي تتماشى مع المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام من حيث احتسابها في الباب المذكور سالفاً بطريقة تتطلب تحديداً دورياً. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## الاقتراض

40. حسبت القروض المستتلفة من المؤسسة العقارية للمنظمات الدولية وبنك كاتونال دي جنيف على المدى القصير والطويل في كشوف الأرصدة بقيمة 77,7 ملايين فرنك سويسري إجمالاً. وبعد تحليلات متعدّدة وطلبات تعديل المبالغ، أصبحت المبالغ الواردة في كشوف الأرصدة الافتتاحية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تتماشى مع المعايير المعمول بها. وتجدر الإشارة إلى أنّه ينبغي أن تذكر البيانات المالية العناصر الأساسية في المعيار رقم 15 في ما يخصّ مبادئ "الصورة الصادقة". كما ذكّر زملائي إدارة الخدمات المالية بأنّه من شأن المعيار الدولي للإبلاغ المالي رقم 7 الخاص بالأدوات المالية والذي لم يطبق بعد أن يؤدّي إلى معلومات تكميلية ابتداءً من الأول من يناير 2013 (المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 30). وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

## اعتمادات أخرى

41. بلغت اعتمادات النزاعات والتعويضات وتكاليف الدراسات فضلاً عن "الالتزامات غير المسدّدة" قرابة 2,9 ملايين فرنك سويسري إجمالاً. ووردت اعتمادات النزاعات مع موظفين من الويبو في هذا الباب بقيمة 0,4 ملايين فرنك سويسري حتى 31 ديسمبر 2009. وعلى ضوء هذه العناصر الجديدة، تمّت زيادة هذا المبلغ وأدرج في الكشوف. إلّا أنّ الويبو لم تحسب التكاليف المترتبة مستقبلاً على إعادة تأهيل مبنى "بروكتر وغامبل" والمقدّرة بقيمة أقصاها 0,3 ملايين فرنك سويسري. كما لم تحسب الويبو تكاليف إعادة تأهيل المباني الأخرى التي سيتمّ إخلاؤها قريباً. ونظراً لسقف الأهميّة النسبية الذي حدّد خلال التدقيق هذا، لم أطلب باستحداث اعتمادات في هذا الصدد لا سيما أنّ

هذه التكاليف قد أدرجت جميعها في الميزانية السنوية. وقد خضع هذا الباب للمراجعة فاعتبر متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### خصوم أخرى جارية ومالية

42. يتضمّن هذا الباب مبلغاً يتخطّى 47,3 ملايين فرنك سويسري. وسيتحقّق زملائي من دقّة هذا المبلغ خلال التدقيق المرحلي في ديسمبر 2010. وقد لاحظت أنّ رصيد هذا الباب بقي على حاله في كلا المرجعين (المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة من جهة والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من جهة أخرى).

### أصول أخرى غير مادية

43. بمقتضى المعيار المحاسبي الدولي للقطاع العام رقم 31، لن تحسب الويبو أصول أخرى غير مادية في كشف الأرصدة الافتتاحية حتى الأول من يناير 2010 (مراجعة الفقرة 18) أو في بحر هذا العام. لكنّ الويبو تعترم تنفيذ نظام تخطيط متكامل وشامل الموارد المنظمة (ERP) خلال الفترة الممتدة ما بين العامين 2011 و2015. وتقدر كلفة هذا المشروع بقيمة 25,3 ملايين فرنك سويسري. وتنوي الويبو ابتداءً من العام 2011 إدراج التكاليف المقبلة في باب معنون "أعمال قيد الإجراء" في الكشوف المالية. ويبدو لي أنّ هذا المنهج مقنع وهو يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

### الاحتياطات

44. بما أنّ بعض أبواب كشف الأرصدة الافتتاحية لم تقفل بعد، فقد عدل زملائي عن مراجعة دقّة الاحتياطات وسيتمّ التحقق من هذه الأخيرة خلال التدقيق المرحلي في ديسمبر 2010.

### تحليل دليل تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنموذج المصغّر من البيانات المالية

45. تمّ إعداد دليل تطبيقي للسياسة العامة التي تعتمدها الويبو في مجال تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (طبعة 2010) في إطار إرساء هذه المعايير الجديدة. وقد حلّل زملائي مضمون هذا الدليل الذي يعرض الأحكام العامة المطبقة في هذا الصدد والتوجيهات الخاصة بمعالجة المعلومات المحاسبية. لكنّ التحليل لم ينته بعد مما يعني أنّه يتعدّر عليّ حالياً التصديق على هذا المستند باعتباره متماشياً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

46. قام زملائي بمراجعة جزئية للنموذج المصغّر من البيانات المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. من ثمّ، يتعدّر عليّ اليوم اعتبار هذا المستند متماشياً مع الأحكام المعمول بها في الويبو والسياسة العامة المعتمدة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

47. من المزمع متابعة تحليل هذين المستندين خلال التدقيق المرحلي في ديسمبر 2010.

### الخاتمة

48. بعد الأعمال المنجزة، بإمكانني أن أوكد أنّ الويبو تسير على طريق الصواب لوضع اللمسات الأخيرة على بنية جديدة للبيانات المالية تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ونظراً لضرورة إجراء المزيد من التدقيقات، يتعدّر عليّ اليوم التصديق على معطيات كشف الأرصدة الافتتاحية حتى الأول من يناير 2010 الواردة في النظام المحاسبي "People Soft" وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

49. وبما أنّ هذه الأعمال تخرج عن الإطار المعتمد عادةً للتدقيق في حسابات الويبو السنوية، فقد قرّرت إصدار تقرير منفصل في هذا الشأن لا يتضمّن رأياً تدقيقياً إذ أنّ هذا الأخير لن يعمّم إلاّ بعد التدقيق النهائي في حسابات (اتحادات) المنظمة للعام 2010 المزمع إجراؤه في النصف الأوّل من العام 2011.

ك. غروتر  
مدير المكتب الفيدرالي السويسري لمراجعة الحسابات  
(مراجع الحسابات)

[نهاية المرفق والوثيقة]